

Distr.: General  
14 March 2014

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Original: Arabic

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب  
المادتين ١٦ و ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق  
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الدورية الثالثة للدول الأطراف التي يحل موعد تقديمها في  
عام ٢٠١٣

اليمن\*

[تاريخ الاستلام: ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣]

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

(A) GE.14-41609 170314 240314



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 4 4 1 6 0 9 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١٣-١	تقديم.....
٦	٢١-١٤	التحديات.....
٦	١٩-١٤	ألف - عملية جمع المعلومات.....
٧	٢٠	باء - صعوبات تطبيق العهد.....
٨	٢١	جيم - إجراءات تنفيذ التوصيات.....
١٠	١٥٢-٢٢	ثالثاً - حالة العهد.....
		المادة ١- الحق في تقرير المصير والحرية في تحديد الكيان السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتصرف الحر في الثروات والموارد الطبيعية.....
١٠	٣١-٢٢	المادة ٢- ممارسة الحقوق المدونة في العهد بدون تمييز.....
١٢	٤٣-٣٢	المادة ٣- مساواة الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدونة في العهد.....
١٨	٥٩-٤٤	المادة ٦- الحق في العمل.....
٢٥	٩١-٦٠	المادة ٧- الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية.....
٣٥	٩٢	المادة ٨- النقابات العمالية وتكوين الجمعيات.....
٣٥	٩٣	المادة ٩- الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية.....
٣٦	١٠٨-٩٤	المادة ١٠- تكوين الأسرة وحماية الأمهات والأطفال.....
٣٨	١١١-١٠٩	المادة ١١- الحق في مستوى معيشي كاف والأمن الغذائي.....
٤٠	١٢٢-١١٢	المادة ١٢- الصحة.....
٤٢	١٣١-١٢٣	المادة ١٣- التعليم.....
٤٧	١٥٢-١٣٢	

## المرفقات

٥٣	.....	مراجع التقرير.....	الأول -
٥٤	.....	فريق إعداد التقرير.....	الثاني -

## التقرير الوطني الثالث للجمهورية اليمنية بشأن مستوى تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### أولاً - تقديم

١ - شهدت الجمهورية اليمنية منذ تقديم التقرير الدوري الثاني بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديد من التطورات في مجال حقوق الإنسان أبرزها انطلاق الثورة الشعبية السلمية التي شهدتها اليمن مطلع العام ٢٠١١، باعتبارها علامة فارقة في تاريخ اليمن وما ترتب عليها من تغييرات جوهرية وأحداث أثرت بشكل مباشرة على مختلف مكونات الدولة والمجتمع وفي شتى المجالات، للاتجاه باليمن نحو بناء منظومة وطنية أكثر جدية في العمل على تعزيز وكفالة حقوق الإنسان.

٢ - تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وأجريت الانتخابات الرئاسية بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، والتي تلاها اتخاذ عدد من الإجراءات التي من شأنها إنقاذ اليمن من مخاطر انهيار الدولة حيث تم تشكيل لجنة للشؤون العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار، والموافقة على إنشاء لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت خلال عام ٢٠١١. بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢، ومن المنتظر تسمية أعضائها والبدء في ممارسة مهامها، بالإضافة إلى إصدار عدد من القرارات الرئاسية التي من شأنها إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية. وكذلك تشكيل لجان لحل أهم قضايا الخلاف الوطنية التي كانت وراء احتجاجات الحراك الجنوبي، حيث قضى القرار الرئاسي بتشكيل لجتين في هذا الشأن هما "لجنة نظر ومعالجة قضايا الأراضي" و"لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري". وفي سبيل تعزيز التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (١٤) لعام ٢٠١٢، بشأن الموافقة على فتح مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن، وبالتعاون مع بعثة المفوضية تم إعداد الصياغة النهائية للاتفاقية الخاصة بفتح المكتب، والتي تم توقيعها في نيويورك بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٣ - لقد عملت الحكومة اليمنية على التعاطي مع الأوضاع التي تعيشها اليمن منذ بداية عام ٢٠١١، من خلال إعداد البرنامج المحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٤، الذي قُدم لمؤتمر المانحين المنعقد بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في الرياض، ومؤتمر أصدقاء اليمن المنعقد في نيويورك ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. كخطة تنمية للمرحلة الانتقالية تستهدف استعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وتعزيز بناء الدولة حيث تمثلت أولوياتها باستكمال الانتقال السلمي للسلطة واستعادة الاستقرار السياسي، وتحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون وإصلاح القضاء ومكافحة الفساد وتعزيز الحماية الوطنية لحقوق

الإنسان والحريات العامة فضلاً عن تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. مع الأخذ في الاعتبار تلبية احتياجات المجموعات الضعيفة كأولوية لتحقيق الاستقرار الحقيقي من خلال تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية ٢٠١٢، وتأمين الدعم المادي المطلوب للخطة وتأمين استقبال المساعدات الإنسانية وإيصالها للمنكوبين.

٤- وفيما يتعلق بتعزيز دور المرأة والعمل على تحقيق أكبر قدر من المساواة المنشودة في مختلف المجالات فقد انعقد المؤتمر الوطني للمرأة خلال الفترة من ١٩-٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ بمشاركة كافة الأطياف والانتماءات، وخرج المؤتمر بتوصيات ومطالب تلي تطلعات جميع النساء اليمنيات ويتم ترجمتها حالياً. بمشاركة في الحوار الوطني الشامل بنسبة ٣٠ في المائة، كما تستمر اللجنة الوطنية للمرأة في العمل على تعزيز حقوق النساء في المنظومة التشريعية الوطنية وبما يتواءم مع المواثيق الدولية التي وقعت عليها بلادنا.

٥- ولتلبية الاحتياجات الوطنية في تعزيز وحماية الحقوق والحريات لكل مواطن في الجمهورية اليمنية انعقد المؤتمر الوطني الأول لحقوق الإنسان خلال الفترة ٩-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تأكيداً على تكثيف جهود الدولة والمجتمع لتحقيق احترام وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارها قضية تتوقف عليها سلباً أو إيجاباً كافة القضايا المعيقة للتنمية والاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، لارتباطها بالصراعات والظلم والاضطهاد والقهر والاستبداد، والإنسان في كل هذه القضايا هو محورها ومركزها الأساسي. ونوقشت خلال المؤتمر الأول لحقوق الإنسان عدد من القضايا التي تلامس الاحتياجات الحقوقية الهامة للمجتمع اليمني، في مجال تنمية الوعي الحقوقي وتعزيز الحقوق السياسية لفئات الشباب وإعمال مفاهيم النوع الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية وكفالة حقوق الأقليات والمهمشين في الدستور، وحماية حقوق الإنسان في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى الآليات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، والتوعية بمفاهيم العدالة الانتقالية الذي يُعد موضوعها الحدث الأبرز على الصعيد الوطني، كما تم مناقشة الإطار القانوني الوطني والدولي للجوء، وآفاق عمل منظمات المجتمع المدني.

٦- بتاريخ ١٦ آذار/مارس صدر قرار رئيس الجمهورية رقم "١١" لسنة ٢٠١٣ بتشكيل مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتسمية أعضائه، ويعمل المواطنون معاً من خلاله لإيجاد حلول للتحديات الرئيسية التي تواجه اليمن، ويشارك فيه أعضاء وعضوات من أنحاء اليمن، ويمثل فرصة لإجراء نقاشات هادفة وبناءة بين جميع المواطنين للمساهمة في بناء خارطة طريق لليمن، واليمنيون أنفسهم يديرون هذا المؤتمر بدعم فني ومادي من الشركاء الإقليميين والدوليين.

٧- ويعد الحوار الوطني الشامل المرحلة الثانية من العملية الانتقالية التي مدتها سنتان - بحسب ما نصت عليه المبادرة الخليجية التي مثلت المخرج من الصراع - والذي يقوم على مبدأ المشاركة الشعبية الواسعة. بما يمكن اليمنيين من بناء وطن عادل ومزدهر تسوده المساواة وينعم بالاستقرار. والجدول الزمني لعملية الحوار الوطني الرسمي الموضح في المبادرة الخليجية يستمر لمدة ٦ أشهر ابتداءً من ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

- ٨- تمر اليمن حالياً بمرحلة انتقالية سياسية صعبة حيث تواجه أزمة إنسانية فيما يتعلق بارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع معدل الفقر، وانحدار مستوى الخدمات الاجتماعية، وشحت الموارد والصراعات الداخلية.
- ٩- إن محاولات الإصلاح السياسي تأخذ مسارها من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل، عبر (٥٦٥) متحاور من جميع شرائح المجتمع، ويهدف المؤتمر إلى إعداد مسودة الدستور الجديد والتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤.
- ١٠- وسيمثل الوصول إلى الانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير ٢٠١٤، بعد استكمال وترجمة المرحلة الانتقالية محطة تاريخية أخرى في طريق الانطلاق لليمن الجديد صوب المستقبل المأمول وقيام الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة المرتكزة على الحكم الرشيد المبني على أسس الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان.
- ١١- وإذ ترحب الحكومة اليمنية بالملاحظات الإيجابية التي انتهت إليها اللجنة الموقرة في ضوء مناقشة التقرير الدوري الثاني، وطبقاً للمادتين ١٦ و١٧ من العهد فإنه يسرها أن تتقدم بإيضاحات حول الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع ملاحظات اللجنة، حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) لسنة ٢٠١١ بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي قضى بتعميم التوصيات على كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية لإدماجها في الخطط والبرامج والسياسات العامة للدولة. وتكليف وزارة حقوق الإنسان بمتابعة تنفيذها.
- ١٢- ولمتابعة تنفيذ التوصيات فقد نظمت وزارة حقوق الإنسان عدداً من الاجتماعات استعرضت خلالها التوصيات على أعضاء اللجنة الفنية لحقوق الإنسان (إطار حكومي تتمثل فيه عدد من الجهات الأمنية والقضائية وغيرها من الجهات الرسمية المعنية بقضايا حقوق الإنسان)، بالإضافة إلى عقد عدد من الاجتماعات لاستعراض توصيات اللجنة أمام أعضاء الهيئة الاستشارية (وهي إطار استشاري يضم في عضويته ما يقارب (٦٠) عضواً يمثلون منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا حقوق الإنسان بالإضافة إلى أكاديميين وناشطين وصحفيين ونقائيين)، وذلك بهدف تحقيق التقدم الفعلي في اتخاذ الإجراءات والتدابير العملية لتنفيذ التوصيات والتي سنتناولها في سياق هذا التقرير الدوري الثالث الذي تتقدم به الجمهورية اليمنية عن مستوى تنفيذ التزاماتها كطرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### إجراءات إعداد التقرير

- ١٣- تمثلت إجراءات إعداد التقرير فيما يلي:
- صدر قرار وزيرة حقوق الإنسان بتكليف فريق متخصص لإعداد التقرير وجمع المعلومات؛

- تحرير وإرسال عدد من الخطابات إلى الجهات الحكومية المعنية لتوفير المعلومات حول تنفيذ التوصيات والبيانات والإحصائيات اللازمة لإعداد التقرير؛
- تنفيذ برنامج التزول الميداني لجمع المعلومات والذي استهدف عدداً من الجهات الحكومية المعنية؛
- صياغة التقرير بناءً على ثلاثة محددات رئيسية: "المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الدورية بموجب العهد، توصيات اللجنة الصادرة في ضوء مناقشة تقرير اليمن الدوري الثاني، المتغيرات التي تشهدها اليمن منذ عام ٢٠١١"؛
- تمت صياغة التقرير بناءً على المعلومات المتوفرة لدى وزارة حقوق الإنسان بالإضافة إلى ما تم جمعه من معلومات من عدد من الجهات الحكومية وبالشراكة مع خبراء من المجتمع المدني؛
- عرض التقرير في الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة حقوق الإنسان لاستقبال ملاحظات الجمهور قبل إصداره بشكل رسمي؛
- تعميم مسودة التقرير على اللجنة الفنية لحقوق الإنسان والهيئة الاستشارية لإبداء الملاحظات؛
- في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ عقدت وزارة حقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم حقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية ورشة عمل استهدفت أعضاء اللجنة الفنية والهيئة الاستشارية للوزارة، بالإضافة إلى منسقي حقوق الإنسان في عدد من محافظات اليمن وتم من خلال ورشة العمل استقبال ملاحظات المشاركين على مسودة هذا التقرير لاستيعابها في الصياغة النهائية للتقرير وإصداره رسمياً في الموعد المحدد من اللجنة.

## ثانياً - التحديات

### ألف - عملية جمع المعلومات

١٤ - على الرغم من إيرادنا لعدد من البيانات والإحصاءات إلا أن هناك صعوبات في توفير معلومات دقيقة وموثوقة وإحصاءات تجيب بدقة على طلبات اللجنة لتزويدها بمعلومات وإحصاءات دقيقة إزاء عدد من القضايا ذات العلاقة بتنفيذ العهد. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ومشاكل أهمها:

## عدم وجود نظام إحصائي فعال

١٥- حيث لا يوجد نظام فعال يجمع (من الوزارات والمكاتب الإحصائية الحكومية المختصة) كل البيانات الإحصائية والبيانات الأخرى المتصلة بإعمال حقوق الإنسان، وذلك بطريقة شاملة ومستمرة. بحيث تشمل هذه المعلومات والإحصاءات التقارير التي تصدرها الجهات الحكومية بصورة سنوية أو دورية، متضمناً فيها بيانات عن أنشطتها، وكذا معلومات عن التدابير القضائية والقانونية، وكذا المراجعات القانونية ومشاريع القوانين المرفوعة للبرلمان أو قيد الدراسة، وغير ذلك من التدابير التنفيذية والإدارية، وكذا الدراسات القانونية والأبحاث.

## النظام الإحصائي عام وغير مفصل

١٦- النظام المتبع حالياً في البيانات الإحصائية الحكومية الرسمية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء والتقارير الحكومية الأخرى يشمل فصولاً وعناوين عامة وغير مفصلة على النحو المطلوب من الهيئات الدولية المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

## ضعف القدرات المؤسسية

١٧- يُلاحظ قصور لدى المؤسسات الحكومية في الحفظ والأرشفة وتحديث المعلومات، مما يتسبب في كثير من الأحيان في ضياع المعلومات وإهمالها، وتضارب البيانات. وصعوبة في الحصول على المعلومة لدى مختلف الجهات الحكومية.

## ضعف التدريب والوعي بقضايا حقوق الإنسان

١٨- عند مطالبة المؤسسات الحكومية بتوفير معلومات وإحصاءات متعلقة بمفاهيم وقضايا حقوق الإنسان، يحدث كثيراً الخلط وسوء الفهم لدى العاملين في هذه المؤسسات، وهو ما يمكن ملاحظته في ردودهم نتيجة لانعدام الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان وقضاياها.

## أحداث عام ٢٠١١

١٩- تسببت الأحداث والاضطرابات الأمنية خلال هذا العام في تعطيل عمل معظم المؤسسات الحكومية، بل وتعرض بعضها للنهب والتدمير، وشهدت البلاد أيضاً انقطاعاً للكهرباء بشكل شبه كامل على مستوى الجمهورية. مما جعل عملية توفير المعلومات خاصة خلال هذه الفترة عملية صعبة وشبه مستحيلة.

## باء- صعوبات تطبيق العهد

٢٠- توجد العديد من الصعوبات التي تعيق تنفيذ العهد ونوجزها في الآتي:

(أ) يعد اتساع الفقر بمفهومه الشامل وبخاصة في الأرياف ولدى الإناث إحدى لقضايا الأشد فتكاً بحقوق الإنسان وحرياته، كما يمثل الفقر إحدى الإشكاليات الهيكلية التي تعيق عمليات التطوير والإبداع في ميدان حقوق الإنسان إذ تركزت الجهود الحالية على تأمين الحد الأدنى من الحقوق والعيش الكريم في الوقت الذي تتزايد فيه مطالب الارتقاء الحضاري والنوعي في الحقوق والحريات العامة والخاصة؛

(ب) اليمن تعاني من اختلال التوزيع السكاني حيث يتركز (٦٨ في المائة) من السكان في الهضبة الوسطى والجبليّة بينما تستوعب السواحل الجنوبية والشرقية حوالي (١٣ في المائة) من السكان وسهل تهامة (١٢ في المائة) والهضبة الصحراوية (٥ في المائة) وينعكس هذا التشتت في صعوبة إيصال الخدمات الأساسية إلى كل التجمعات السكانية وخاصة ما يتعلق بتوفير المحاكم والنيابات؛

(ج) عدم كفاية برامج التدريب الحالية في مجال التعريف بحقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات الدولية والموجهة إلى مأموري الضبط القضائي والعاملين في المنشآت العقابية؛

(د) عدم وجود إحصاءات أو معلومات أو دراسات كافية بشأن حقوق الإنسان؛

(هـ) ضعف الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان؛

(و) غياب الوعي المجتمعي بالحقوق والواجبات لدى شريحة كبيرة من المجتمع بسبب تفشي الأمية؛

(ز) انتشار السلاح، وضعف سلطة الدولة وغياب مفهوم سيادة القانون؛

(ح) انعدام الثقة بالقضاء والنيابة والأجهزة الأمنية، وانتشار الفساد؛

(ط) الاضطرابات الأمنية، وتوسع التهديدات الإرهابية.

## جيم - إجراءات تنفيذ التوصيات

٢١- في سبيل تنفيذ التزامات اليمن الدولية والوفاء بتعهداتها الطوعية ولتنفيذ توصية اللجنة التي تشير إلى حث بلادنا على إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان بما يتوافق مع مبادئ باريس المتعلقة بلوائح المؤسسات الوطنية لدعم وحماية حقوق الإنسان نود الإشارة في هذا الصدد إلى عدد من الإجراءات التي اتخذتها بلادنا بدءاً بإصدار أمر مجلس الوزراء رقم (٣٥) لعام ٢٠١٢، بشأن إعداد مشروع قانون لإنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، والذي بموجبه اتخذت عدد من الإجراءات التي من شأنها ضمان استقلالية وحيادية وموضوعية إنشاء مؤسسة مستقلة تعنى بإعمال حقوق الإنسان وتعزيزها، وبما يعمق مفهوم سيادة القانون، حيث كانت خطة أداء الحكومة قد تضمنت هدفاً رئيسياً يتمثل في إنشاء هيئة



وطنية مستقلة خلال العامين ٢٠١٢-٢٠١٣. وأكد المجتمع الدولي ومن بينها المفوضية السامية لحقوق الإنسان على توفير كافة الدعم الفني والمادي للحكومة بشأن إنشائها، وفي سبيل ذلك اتخذت الإجراءات التالية:

- إعداد مشروع قانون خاص بإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بمشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني وبلاستعانة بتجارب الدول العربية التي أنشأت مثل هذه المؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان، كالمغرب، وقطر، والأردن؛
- عقد عدد من ورش العمل الخاصة بمناقشة مسودة مشروع قانون إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في محافظات (الأمانة، الحديدة، عدن، حضرموت، تعز)؛
- عقد ورشة عمل استهدفت أعضاء فريق الهيئات المستقلة لمؤتمر الحوار الوطني بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ حول مناقشة مسودة مشروع قانون الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان؛
- عقد ورشة عمل استهدفت أعضاء مجلس النواب لمناقشة مسودة مشروع قانون الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣؛
- تم عرض مشروع القانون على عدد من منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى منظمات دولية (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المعهد الدائم لحقوق الإنسان)؛
- عرض مشروع القانون عبر المواقع الإلكترونية على الجمهور لإبداء ملاحظاتهم وآرائهم؛
- استقبلت الحكومة ممثلة بوزاري حقوق الإنسان ووزارة الشؤون القانونية كافة الملاحظات والآراء الخاصة بمواد القانون الخاص بإنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان والتي تم استيعاب عدد كبير منها وتضمينها مشروع القانون وسيتم عرضه قريباً على مجلس الوزراء لإقراره وإحالته إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره في صيغته النهائية ومن ثم رفعه إلى رئيس الجمهورية لإصداره بقرار جمهوري؛
- ومؤخراً تم إيفاد فريق من الفنيين المعنيين إلى دولة تونس للاطلاع والاستفادة من تجربتها في مجال إنشاء مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان.

## ثالثاً - حالة العهد

### المادة ١

#### الحق في تقرير المصير والحرية في تحديد الكيان السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتصرف الحر في الثروات والموارد الطبيعية

٢٢- إعمالاً لمضامين هذه المادة من العهد وتحقيقاً لنضالات الشعب اليمني للتمتع بالرفاه الاجتماعي والعدل والمساواة في ظل نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يحترم حق هذا الشعب في تقرير مصيره، تنعقد أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل بمشاركة كل اليمنيين دون إقصاء، حيث وللمرة الأولى تشارك الفئات التي استبعدت من العملية السياسية على مر التاريخ مشاركة كاملة في عملية صنع القرار. على سبيل المثال ٥٠ في المائة من إجمالي عدد المشاركين في مؤتمر الحوار من الجنوب و ٥٠ في المائة من الشمال. ومن إجمالي عدد أعضاء المؤتمر من الشمال والجنوب، تمثل النساء بنسبة ٣٠ في المائة، ويمثل الشباب بنسبة ٢٠ في المائة. يعكس المشاركون في المؤتمر الطيف الاجتماعي والسياسي الواسع في المجتمع. فبالإضافة إلى النساء والشباب المستقلين والأحزاب السياسية، يشارك في المؤتمر ممثلون عن الحراك الجنوبي ومنظمات المجتمع المدني والحوثيين، إضافة إلى قائمة رئيس الجمهورية التي اشتملت على فئات اجتماعية واسعة كالمهمشين والنازحين والمغتربين وغيرهم.

٢٣- يحظى جميع المواطنين بفرص متساوية للمشاركة في هذا الحوار. وذلك من خلال اللقاءات المجتمعية والمنتديات العامة والزيارات الميدانية وجلسات الاستماع التي يقوم بها أعضاء مؤتمر الحوار، علاوة على اللقاءات التي تقيمها منظمات المجتمع المدني المحلية في كل المحافظات. كما يمكن المشاركة في مخيمات الحوار المنتشرة في عواصم المحافظات والمنتقلة بين عدد من المديريات والتفاعل معها والحرص على إنجاح مهامها.

٢٤- وتتم مناقشة جملة من القضايا تشمل: "القضية الجنوبية"، "قضية صعدة"، "الحكم الرشيد"، "بناء الدولة"، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"، "التنمية المتكاملة"، "بناء الجيش والأمن"، "استقلالية الهيئات" و"الحقوق والحريات" وقضايا أخرى ذات أبعاد وطنية تندرج في إطار فرق العمل التسع، وسيتم صياغة مخرجات مؤتمر الحوار من قبل فقهاء دستورين وتقديم على شكل مشروع دستور وطني جديد يمثل العقد الاجتماعي الذي يتوافق عليه الجميع، وسيتم طرح مشروع الدستور لاستفتاء عام. وبالتالي، يكون جميع اليمنيين أصحاب الرأي الأخير حول هذا العقد الاجتماعي الجديد.

٢٥- إن القضايا المطروحة للبحث في مؤتمر الحوار تعكس القضايا ذات الأولوية بالنسبة لكل أبناء الوطن علاوة على أبرز التحديات التي تواجه اليمن في الوقت الراهن حيث يجري العمل من خلال المؤتمر على وضع محددات دستورية وقانونية ومحددات رسم السياسات

العامة بما يحقق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية من خلال تحديد أسباب القضايا ذات البعد الوطني واقتراح حلول ومعالجات دستورية وقانونية وسياسية لها وضمانات قوية لاستدامة هذه المعالجات، كما سيتم مناقشة ومعالجة القضية الجنوبية وقضية محافظة صعدة. وفيما يلي نشير إلى أبرز المحاور التي سيتم التعاطي معها خلال المؤتمر والتي من شأنها تقرير مصير اليمنيين ومستقبلهم.

### بناء الدولة

٢٦- من خلال المؤتمر الوطني الشامل يجري العمل على إعداد أسس الدستور ومبادئه. بالخروج بالإصلاحات اللازمة بشأن هوية وشكل الدولة ونظام الحكم وتحديد النظام الانتخابي والإداري ومهام واختصاصات السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وتضمينها في دستور البلاد القادم.

### التنمية الشاملة والمستدامة والمتكاملة

٢٧- تمثل التنمية الشاملة الهدف الأسمى من عملية التحول الذي تشهده اليمن وترتكز عليه تطلعات المجتمع وآماله في بناء مستقبل آمن ومزدهر يحقق الحياة الكريمة للأجيال القادمة ويضع البنى الأساسية لدولة قوية يسودها العدل وتحترم فيها حقوق الإنسان ويتساوى فيها الجميع أمام القانون. ومع أن فريق التنمية الشاملة أحد فرق العمل التي انبثقت عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل، إلا أن المهام التي كلف بها وبالتكامل مع مخرجات بقية فرق العمل سترسم المستقبل الذي ينشده جميع أبناء اليمن.

### الحقوق والحريات

٢٨- يتولى تحديد الحقوق والحريات الخاصة والعامة في الدولة المدنية القادمة فريق عمل من بين فرق المؤتمر التسع وذلك من خلال مراجعة باب الحقوق والحريات الخاصة المقررة في الدستور اليمني الحالي، ومقارنتها مع الحقوق والحريات التي تضمنتها دساتير دول أخرى. بالإضافة إلى الاطلاع على نظم الحقوق والحريات الدولية، وتوصيات المؤتمرات والندوات وورش العمل المحلية ذات العلاقة بالحقوق والحريات، وتنفيذ عدد من الإجراءات والأنشطة لاستقبال مقترحات المواطنين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني حول الحقوق والحريات وذلك للوصول إلى إقرار الحقوق والحريات التي سيتم ضمانتها في الدستور القادم والتي تشمل ما يلي:

- الحقوق والحريات المدنية والسياسية؛
- الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الحقوق والحريات الفكرية والمذهبية؛

- حقوق وحرّيات المرأة والطفل والشباب؛
- حقوق وحرّيات المهمشين والأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة؛
- حقوق وحرّيات النازحين واللاجئين والمغتربين.

### الحكم الرشيد

٢٩- ولبناء منظومة دستورية وقانونية بما يكفل تحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص في الجمهورية اليمنية يتولى فريق خاص مناقشة آليات محاربة الفساد وتطبيق المساواة والمحاسبة والشفافية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى فرض سيادة القانون وأسس السياسة الخارجية وتوازن السلطة والمسؤولية.

### استقلالية الهيئات

٣٠- في إطار هذا المحور يهدف الفريق المختص بهذا البند إلى تحديد الأسس والمبادئ التي يقوم عليها استقلال الهيئات ذات الخصوصية ورسم سياسات معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية وموائمتها وبما من شأنه تحقيق الاستقلال التام لتلك الهيئات بنصوص دستورية ذات أبعاد حقوقية، مجتمعية، بيئية.

### بناء الجيش والأمن

٣١- إلى جانب الإجراءات التي تم اتخاذها منذ شباط/فبراير ٢٠١٢ لإعادة بناء وهيكلية الجيش يجري العمل في إطار المؤتمر على وضع مواد دستورية وقوانين وسياسات بما يحقق بناء الجيش والأمن والأجهزة الاستخباراتية وطنياً ومهنيّاً. بالإضافة إلى معالجة عدد من القضايا منها إعادة كافة المقصيين والمبعدين قسراً من العسكريين والأمنيين الجنوبيين جراء حرب صيف ١٩٩٤، وكافة المقصيين والمبعدين العسكريين والأمنيين المتضررين من حروب صعدة، والمتضررين والمبعدين والمقصيين العسكريين والأمنيين من بقية محافظات الجمهورية إلى أعمالهم، وتعويضهم التعويض العادل عن الفترة السابقة.

## المادة ٢

### ممارسة الحقوق المدونة في العهد بدون تمييز

٣٢- بالإشارة إلى طلب اللجنة توفير معلومات مفصلة حول التركيبة العرقية للمجتمع اليمني وعلى الأخص الفئات المهمشة نود إحاطة اللجنة بأن فئة "الأحدام" هي جماعة هامشية توجد أسفل التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني، غالبيتهم العظمى من ذوي البشرة السمراء ويعيشون في عزلة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية.

٣٣- لا توجد إحصائيات دقيقة حول تعداد هذه الفئة التي تنتشر على أطراف المدن اليمنية في مناطق عشوائية فقيرة ومعزولة، وتبنى مساكنهم من القماش والكرتون أو الصفيح والعلب الفارغة (غرفة واحدة يسكنها أكثر من ٥-١٠ أشخاص)، ويتركز غالبيتهم في مدن (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، اب، ذمار، لحج، المكلا، آيين)، والمناطق التي يتجمع فيها المهمشون هي في العادة مناطق غير مستغلة، وربما غير قابلة للاستغلال العاجل اقتصادياً، ويبنون أكواخهم على أرض هي عادةً إما ملك للدولة، أو أرض غير محددة الملكية وفي حالات قليلة يقيمون مساكنهم على أرض يملكها أشخاص برضاهم ولفترة محددة وقد يُكرهون على إخلائها. وبالنظر إلى أن نمو المدن اليمنية يسير بمعدلات عالية الآن وإلى إقدام الدولة والأفراد على استغلال أرض لم تكن مستغلة من قبل فإن كثيراً من تجمعات الأخدام حول المدن تتعرض للإزالة، وهذا مصدر من مصادر متاعبهم الأساسية، بالإضافة إلى مشقة توفير ضرورات العيش.

٣٤- نسبة التعليم في أوساطهم متدنية ويعمل معظمهم في أعمال ومهن محتقرة من وجهة نظر المجتمع (عمال نظافة - غسل السيارات - حمل البضائع - خياطة الأحذية). كما أن هذه الفئة لا تتمتع بأي ثقل اجتماعي أو تمثيل سياسي وبالطبع لا يشارك أفرادها في الحياة العامة المدنية والسياسية ويواجهون تمييزاً اجتماعياً واسع النطاق ومغروس في أعماق ثقافة المجتمع. ومن ناحية أخرى تشكل هذه الفئة موضوعاً للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٣٥- منذ عام ٢٠١١ حدثت عدد من التحولات بشأن مشاركة هذه الفئة في الحياة العامة حيث اشترك أفرادها في الاحتجاجات التي شهدتها البلاد وقاموا بمطالبات لإنهاء نظرة المجتمع الدونية تجاههم ومؤخراً تم تمثيلهم في عضوية مؤتمر الحوار الوطني الشامل وهو ما ينظر إليه على أنه خطوة متقدمة للحد من انعزالهم عن الانخراط الحياة العامة وأول الطريق للعمل على إنهاء واقع النظرة التمييزية التي يشتركون مع المجتمع في تكوينها على الرغم من أنه لا توجد أي نصوص في البنية التشريعية الوطنية تتضمن التمييز تجاه هذه الفئة ولا تتخذ الدولة أي إجراءات أو تدابير تتضمن أي مدلولات تمييزية نحوهم بأي شكل من الأشكال.

٣٦- قدم رئيس اتحاد المهمشين في اليمن - عضو مؤتمر الحوار الوطني عن المهمشين - وثيقة مطالب المهمشين التي يطمحون إلى ضمانتها في الدستور الجديد وهي:

- إلزام الدولة بوضع الخطط وتبني سياسات وطنية عادلة تكفل حق المهمشين في الحصول على السكن اللائق والخدمات الأساسية وفرص التعليم والرعاية الصحية المجانية وتوفير فرص العمل والحماية والرعاية الاجتماعية وبما يكفل لكل إنسان حق الحياة والعيش والكرامة الإنسانية كحق أصيل وضمان احترامها وحمايتها واجب إلزامي على كافة سلطات الدولة؛

- نص دستوري يحرم ويجرم كافة أشكال التمييز والرق والعبودية على الأفراد والجماعات المنتمية إلى أقليات عرقية وإثنية ودينية ولغوية، وتلتزم الدولة بإصدار كافة القوانين والتشريعات لتحقيق ذلك وبما يحقق المساواة بين كافة فئات المجتمع؛
  - نص دستوري يضمن حق المهمشين والأقليات في المشاركة والتمثيل بنسبة ١٠ في المائة من الوظائف العامة وتقلد المناصب القيادية في الجهازين المدني والعسكري والتمثيل في المجالس والهيئات التشريعية المنتخبة وتكفل الدولة بإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتحقيق ذلك وبما يكفل ضمان مشاركتهم في الحياة العامة، المدنية والسياسية والوصول إلى مواقع صناعة واتخاذ القرار في كافة مؤسسات الدولة؛
  - تكفل الدولة إنشاء هيئات وطنية مستقلة لحماية حقوق الأقليات والجماعات المنتمين إلى أقليات عرقية وإثنية ودينية، وتتخذ الدولة كافة التدابير والتشريعات القانونية لتحقيق ذلك، وموائمتها مع كافة المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الأقليات.
- ٣٧- عملياً تقوم الدولة بعدد من التدابير لدعم ورعاية هذه الفئة منها:
- تشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية الخاصة بهذه الفئات منها الاتحاد الوطني للفئات الأشد فقراً بالإضافة إلى إنشائهم (٥٥ جمعية أهلية) يتم دعمها بالمال سنوياً؛
  - اعتماد مقاعد مجانية في جامعة تعز لـ ١٥٠ مهمشاً، وفي جامعة صنعاء تم توفير ٣٠ مقعداً؛
  - ويقدم مستشفيات في صنعاء خدمات مجانية وعمليات جراحية مجاناً؛
  - تخصيص ١ ٥٠٠ وظيفة في القوات المسلحة لهذه الفئة خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠؛
  - بلغ عدد حالات الضمان الاجتماعي للمهمشين ٤٧ ألف حالة (أسرة)؛
  - تملك الفئات المهمشة منازل في مجمعات سكنية في صنعاء وتعز وإدخال خدمات المياه والكهرباء إليها وهناك مجمعات أخرى يجري العمل على استكمال التمليك بها في تعز وصنعاء وعدن والحديدة.
- ٣٨- وفيما يتعلق بتوصية اللجنة لاتخاذ "إجراءات عاجلة وفاعلة من أجل التخلص من التمييز ضد الأشخاص المنتمين للمناطق الجنوبية في اليمن في إطار القطاع العام على أبناء الجنوب" نود التوضيح بأن هنالك تطورات كبيرة شهدتها اليمن كما ذكرنا سلفاً في سياق التقرير طالت عدد من القضايا الوطنية ومنها قضية أبناء جنوب اليمن واحتجاجهم للمطالبة بعدد من المظالم منذ قيام الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م، وبعد انطلاق ثورة الشباب الشعبية السلمية وما صاحبها من تحولات نحو بناء الدولة اليمنية المدنية الحديثة ومعالجة كافة القضايا الوطنية والتي اتخذت بشأنها عدد من التدابير والإجراءات ومنها البت في شكاوى أبناء جنوب اليمن، حيث قضى قرار رئاسي بتشكيل لجنتين في هذا الشأن هما "لجنة نظر ومعالجة قضايا الأراضي" و"لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني

والعسكري". وتحدد نطاق عمل اللجنتين بالنظر في الانتهاكات التي وقعت على العقارات والأراضي العامة والخاصة أو على العاملين في المجال المدني والأمني والعسكري من أبناء الجنوب للفترة من ١٩٩٠، أي منذ الوحدة بين شمال وجنوب اليمن، وتعمل اللجنتين حالياً على دراسة ملفات الشكاوى التي تلقتها خلال فترة استقبال الشكاوى ليتم بعد ذلك البت فيها وإعادة الحقوق لأصحابها.

### رعاية المعاقين

٣٩- أوردت اللجنة في توصياتها النص على اتخاذ إجراءات لمكافحة التمييز ووصمة العار التي تلحق بالمعاقين في كافة مناحي الحياة وحيال ذلك نشير إلى الجهود المبذولة في إطار تنفيذ هذه التوصية حيث بادرت الحكومة اليمنية إلى تحديد يوم للمعاقين بحيث يتحول ذلك اليوم إلى مهرجان مفتوح تعرض فيه منجزات عام مضى وتطلعات إلى منجزات عام جديد على أساس مفهوم ضرورة مناقشة قضايا المعاقين بشفافية تعمق الإيجابيات وتقف على السلبيات فتضع ما ينبغي وضعه من حلول لتجاوزها قدر الإمكان، كما تهتم الدولة بذوي الإعاقة من خلال خططها التنموية عبر تنفيذ الإجراءات الآتية:

- توسيع برامج التأهيل والتدريب للأطفال ذوي الإعاقة؛
- تعزيز الرعاية الصحية ومكافحة الأمية في أوساط المعاقين؛
- وضع سياسة شاملة للأطفال المعاقين وإعادة النظر في وضعهم فيما يتعلق بفرص العمل والسكن والرعاية الصحية؛
- التوسع في إقامة مراكز الرعاية الاجتماعية للمعاقين وتوفير احتياجاتها ومستلزماتها لتحسين خدماتها؛
- تدريب وتأهيل العاملين في مراكز الرعاية الاجتماعية وإعداد الكادر اللازم للقيام بالتدريب فيها؛
- تطوير برامج تأهيل العاملين في مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم خدمات كاملة لإدماجهم في المجتمع؛
- التوسع في برامج الإقراض الميسر للأسر الفقيرة لإنشاء مشاريع صغيرة مولدة للدخل.

### خدمات صندوق رعاية وتأهيل المعاقين

٤٠- لقد شكل إنشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين خطوة ملموسة لرعاية وتأهيل هذه الفئات حيث كفل لهم حق الحصول على كافة حقوقهم بما يمكنهم من ممارسة حياة تليق بكرامتهم وإنسانيتهم باعتبارهم مواطنين لهم حقوق وواجبات شأنهم في ذلك شأن كل أفراد المجتمع ومنهم الأطفال المعاقون الذين يتدخل الصندوق لتقديم خدمات الرعاية والتأهيل لهم.

## (أ) على المستوى الفردي

٤١- تتوزع هذه الخدمات على مجالات رئيسية هي:

- الخدمات الصحية: تشمل إجراء العمليات الجراحية الصغرى والكبرى وفي جميع التخصصات مثل تقويم وتصحيح الاعوجاج في العظام وعمليات العمود الفقري وتصحيح النظر وزراعة القرنية وسحب المياه البيضاء والجراحة والتجميل وصرف الأدوية والعلاج الطبيعي وبالذات الأطفال المصابون بالشلل الدماغي، الأسنان، المخ والأعصاب. ومختلف أنواع الفحوص التشخيصية؛
- الخدمات والمساعدات العينية والمالية: تشمل توفير الأجهزة التعويضية والمستلزمات الطبية مثل الكراسي المتحركة بمختلف أنواعها، السماعات الطبية لضعاف السمع، النظارات الطبية لضعاف البصر، العصي البيضاء والساعات الناطقة وساعات للمس بطريقة برايل للمكفوفين، العكاكيز والمشايات والفرش والوسائد الطبية وكذلك الأحزمة والأحذية الطبية والأطراف الصناعية، أجهزة شفط السوائل من الدماغ إضافة إلى المساعدات العلاجية في الخارج؛
- خدمات التعليم والتأهيل: حيث يتم المساهمة في تحمل الرسوم الدراسية لمختلف مراحل التعليم (روضة، تعليم أساسي و ثانوي + جامعي دراسات عليا، دورات تدريبية قصيرة + متوسطة + طويلة) والمستلزمات التعليمية المساعدة مثل المناهج الدراسية والمسجلات والمصاحف الناطقة، المصاحف بطريقة برايل، طابعات بركتر، ألواح وأقلام وورق برايل، مناهج مسجلة على أشرطة كاست، برامج كمبيوترات ناطقة، تعليم وتأهيل ذهني، طباعة المناهج الدراسية، تدريب نطق وكلام لضعاف السمع.

## (ب) على المستوى المؤسسي

٤٢- يتم التدخل والتمويل لطلبات مشاريع التأهيل التعليمي والمهني والاجتماعي والثقافي والترويجي للمراكز الحكومية والمراكز التابعة لمنظمات المجتمع المدني العاملة بمجال رعاية وتأهيل المعاقين وتشمل هذه الطلبات ما يأتي:

- نفقات التعليم الأساسي والثانوي؛
- نفقات التعليم الخاصة ببرامج الدمج في المدارس الحكومية؛
- نفقات التعليم للمعاقين ذهنياً؛
- توفير الوسائل والمناهج التعليمية الخاصة بالمكفوفين والمعاقين ذهنياً؛
- تمويل إقامة المخيمات والأسابيع الخاصة بالأنشطة والفعاليات اللاصفية (ثقافية - اجتماعية - ترفيهية - رياضية ... إلخ)؛



- تمويل إقامة حفلات ومهرجانات انتهاء العام الدراسي؛
- تمويل برامج التدخل المبكر؛
- توفير معدات رياضية لمختلف فئات المعاقين؛
- توفير الآلات والمعدات الموسيقية؛
- توفير الآلات ومعدات التأهيل المهني؛
- توفير مكافأة شهرية للمدرسين ومدربي التأهيل المهني والخدمات المساعدة؛
- توفير وسائل مواصلات لنقل الطلاب من منازلهم وإلى مراكز التأهيل والعكس؛
- توفير المحروقات والزيوت الصناعية لمراكز التأهيل التي تمتلك وسائل مواصلات؛
- تحمل نفقات صيانة الآلات والمعدات والأجهزة؛
- توفير القرطاسية وأدوات النظافة؛
- توفير الأثاث المدرسي والوسائل التعليمية لمراكز التأهيل؛
- تحمل نفقات الإيجارات الشهرية لمراكز التأهيل.

### (ج) برامج التأهيل المجتمعي في إطار المجتمع المحلي

- ٤٣ - تنفيذ برامج التأهيل المجتمعي في ست محافظات وتتعامل مع عدد من الإعاقات وهي على النحو الآتي: الإعاقات الذهنية الشلل الدماغي - الإعاقات الحركية - الإعاقات السمعية - الصمم - صعوبة الإبصار - نوبات الصرع - بعض المشاكل الصحية، ويتركز نشاط برامج التأهيل المجتمعي على الآتي:
- التأهيل والتدريب بالمنزل للأطفال ذوي الإعاقة في كيفية الاعتماد على الذات في أداء الأنشطة اليومية وتنمية قدراتهم وزيارة أسر المعاقين وإرشادهم إلى كيفية التعامل مع الطفل المعاق؛
  - إدماج الأطفال المعاقين بالمدارس ومتابعتهم من خلال برامج التأهيل المجتمعي؛
  - إحالة من تجاوز سن الثامنة عشر إلى مراكز التدريب للتأهيل واكتساب خبرات مؤهلة للعمل؛
  - تمكين الأطفال المعاقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على الرعاية الضمانية أي (الضمان الاجتماعي) من صندوق المعاقين؛
  - تفعيل دور المجتمع المحلي من خلال إقامة الندوات التثقيفية للمجتمع المحلي لضمان المشاركة الفاعلة تجاه الأطفال المعاقين من قبل أولياء الأمور والجهات ذات العلاقة؛

- إحالة العديد من الأطفال المعاقين إلى المراكز الصحية والمستشفيات وصرف العلاجات اللازمة؛
- توزيع بعض الوسائل المساعدة كعريبات من صندوق المعاقين في (محافظة أبين)؛
- إقامة أنشطة خاصة بالأطفال كالرسم، الغناء، الأشغال اليدوية، مسابقات ثقافية أسهم بها الأطفال.

### المادة ٣

## مساواة الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدونة في العهد

### التشريعات الوطنية للمساواة بين الجنسين

٤٤ - تابعت الحكومة اليمنية جهودها لإزالة التمييز ضد المرأة في مجال تحقيق المساواة في القوانين الوطنية من خلال الوسائل الدستورية والقانونية وغيرها، وذلك من خلال التشريع القائم في الدستور المؤكد على عدم التمييز على أساس الجنس، في الحقوق والواجبات والإسهام في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث قامت الحكومة باتخاذ عدة إجراءات للحد من التمييز ضد المرأة بإصلاح مجموعة من القوانين النافذة إما بإجراء تعديلات قانونية أو بإضافة نصوص قانونية تكفل حقوقاً للمرأة في المجال العام الاجتماعي والمجال الخاص والأسري وغيرها، منها على سبيل المثال قوانين العمل، الضمان الاجتماعي، الجنسية، السلك الدبلوماسي.

(لمزيد من المعلومات حول الإجراءات التشريعية يرجى الاطلاع على تقرير اليمن الثامن بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أيار/مايو ٢٠١٣).

### تمكين المرأة

### السياسات والبرامج الاستراتيجية تتناول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٥ - تبنت اليمن سياسة واضحة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وأقرت استراتيجية تعمل في ضوءها الجهات ذات العلاقة وهي الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة التي وضعت من قبل اللجنة الوطنية للمرأة (٢٠٠٦-٢٠١٥) بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، واستراتيجية تنمية المرأة العاملة ٢٠٠٣-٢٠١١، واستراتيجية مناصرة مختلف قضايا المرأة وهي استراتيجية تحت الصياغة من قبل اتحاد نساء اليمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

## معالجة مواضيع التنمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السياق الوطني خلال السنوات الخمس الأخيرة

٤٦- بغرض تحقيق زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد النظامي وغير النظامي تم وضع استراتيجية تنمية المرأة العاملة ٢٠٠٣-٢٠١١، بالإضافة إلى دمج واعتماد مكون المرأة في الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠ وكلها تسعى إلى تعزيز مشاركة المرأة في العملية التنموية ومواقع صنع القرار وفي الحياة الاقتصادية وقد صدرت قرارات في هذا الجانب من قبل الحكومة مثل قرارات توظيف المعلمات وكذلك إدماج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة إلا أن التنفيذ لا يزال دون المستوى المطلوب.

### تحسين جمع ونشر واستخدام البيانات المصنفة حسب السن والجنس

٤٧- في جانب تحسين وجمع ونشر واستخدام البيانات المصنفة حسب السن والجنس تم إنشاء قاعدة بيانات وهي الآن قيد التحديث، وإصدار تعميم من قبل رئيس مجلس الوزراء بشأن إنشاء قواعد بيانات مصنفة بحسب النوع في الجهات والمؤسسات الحكومية، وموقع اللجنة الوطنية للمرأة على الإنترنت.

### جمع البيانات وتحليلها عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

٤٨- يتم تنفيذ جمع وتحليل البيانات عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في إطار خطة عمل اللجنة الوطنية للمرأة وكذلك في إطار خطة عمل اتحاد نساء اليمن وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

### تحسين وضع المرأة في الريف وتلبية احتياجاتها

٤٩- تم في هذا المجال اعتماد عدد من الاستراتيجيات أبرزها:

- استراتيجية تنمية المرأة الريفية؛
- استراتيجية القطاع الزراعي ٢٠١١-٢٠١٥.

### إشراك الرجال والأولاد في تحمل المسؤوليات مثل رعاية الأطفال، في إطار السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين

٥٠- تمثلت الجهود المبذولة في هذا المجال فيما يلي:

- تنفيذ برامج لرفع الوعي بالأدوار الاجتماعية بين النساء والرجال؛
- التعريف باتفاقية التمييز (السيداو).

## مواضيع أخرى

٥١- تم إضافةً إلى ما سبق القيام بالآتي:

- إدماج النوع الاجتماعي في دليل إعداد الخطة الخمسية الرابعة؛
- إدماج النوع الاجتماعي في دليل الموازنات العامة للدولة.

## مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار والحياة العامة

٥٢- إعمالاً لتوصيات اللجنة بتبني قانون شامل للمساواة بين الجنسين وأن تطبق إجراءات خاصة مؤقتة بما في ذلك نظام الكوتا لزيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في كافة المجالات، نشير إلى إن مشاركة المرأة في صنع القرار لا تزال متواضعة على كافة المستويات.

٥٣- عملت الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، وكذلك مكون المرأة في الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠، على زيادة تمثيل المرأة في العملية السياسية والحياة العامة وتم تنفيذ العديد من ندوات وورش العمل والدراسات والتعديلات القانونية وكذلك اللقاءات مع صناعات القرار بغرض تحقيق هذا الغرض وأخيراً حصلت المرأة على حصة ٣٠ في المائة من عضوية المؤتمر الوطني للحوار الشامل الذي سيتناول مختلف قضايا البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد التغيير الحاصل منذ عام ٢٠١١ في اليمن.

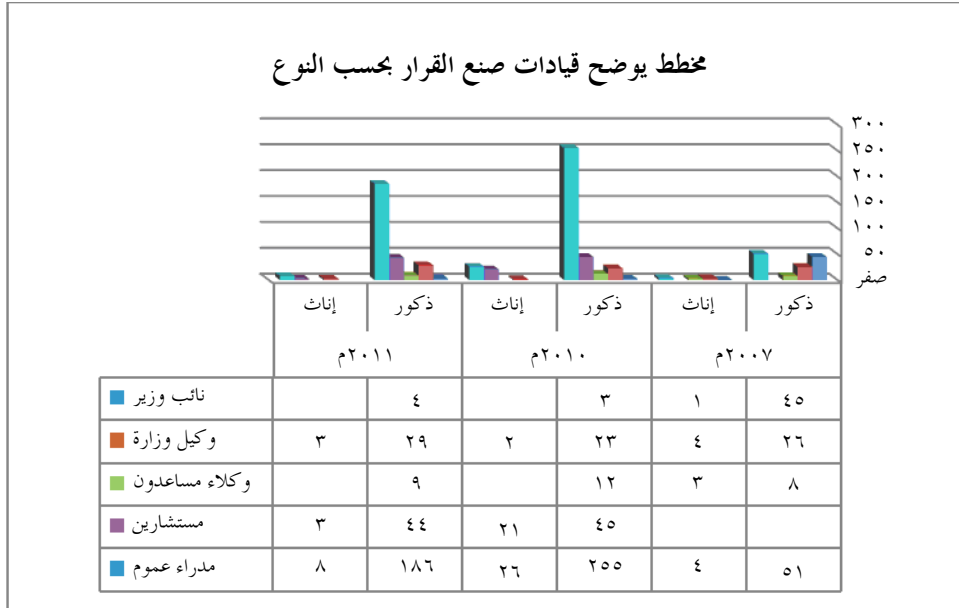
٥٤- تُظهر الإحصاءات في الجدول التالي تدني نسبة النساء المشاركات في مجالات صنع القرار بالمؤسسات الحكومية، وهذا ناتج عن غياب المعايير الواضحة للتعيينات والفساد الإداري الذي ساهم بشكل كبير في غياب الكوادر المؤهلة من الإناث والذكور على حد سواء في مراكز اتخاذ القرار.

## جدول يظهر عدد النساء في مجال صنع القرار، خلال الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ و ٢٠١١

المنصب الوظيفي	٢٠٠٧		٢٠١٠		٢٠١١	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
نائب وزير	٤٥	١	٣	-	٤	-
وكيل وزارة	٢٦	٤	٢٣	٢	٢٩	٣
وكلاء مساعدون	٨	٣	١٢	-	٩	-
مستشارون	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات	٤٥	٢١	٤٤	٣
مدراء عموم	٥١	٤	٢٥٥	٢٦	١٨٦	٨

المصدر: مجلس الوزراء + وزارة الشؤون القانونية.

## شكل يوضح نسبة الإناث في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية



المصدر: التقرير الثامن للسيداو، ٢٠١٣.

## القرارات الصادرة بشأن المشاركة السياسية للمرأة خلال العام ٢٠١٢

٥٥ - صدرت خلال عام ٢٠١٢ القرارات التالية بشأن المشاركة السياسية للمرأة:

(أ) حكومة الوفاق الوطني: تشكلت حكومة الوفاق الوطني من ٣٥ وزيراً بينهم ثلاث وزيرات يشغلن مناصبهن في كل من وزارة حقوق الإنسان، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والأخرى وزيرة دولة لشؤون مجلس الوزراء، وبهذا تكون نسبة النساء في الحكومة ٩ في المائة، وعلى الرغم من أن الوزارات التي تديرها نساء ليست سيادية أو إيرادية وتقرب من الخدمات الاجتماعية إلا أن ذلك يشكل خطوة وبادرة جيدة في مجال تمكين المرأة من مواقع صنع القرار؛

(ب) لجنة الاتصال الرئاسية: صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ بتشكيل لجنة الاتصال المسؤولة بالتواصل مع الأطراف المعنية للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني وتضم هذه اللجنة ثمانية أعضاء بينهم امرأتان بنسبة (٢٥ في المائة)؛

(ج) اللجنة الفنية للتحضير لمؤتمر الحوار الوطني: صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠) لعام ٢٠١٢ بشأن تشكيل اللجنة الفنية للتحضير لمؤتمر الحوار الوطني التي تكونت من (٢٩ عضو) وتمثل فيها النساء بنسبة (١٧ في المائة) وقد أقرت اللجنة الفنية للتحضير لمؤتمر الحوار أن يكون تمثيل المرأة ما لا يقل عن (٣٠ في المائة) في جميع مكونات الحوار الوطني؛

(د) تعيين مستشارة لرئيس الجمهورية: أصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٢ القاضي بتعيين امرأة كمستشارة لشؤون المرأة ويعد هذا القرار الأول من نوعه في تاريخ اليمن؛

(هـ) اللجنة العليا للانتخابات: صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٢ بتعيين قاضيتين ضمن قوام اللجنة العليا للانتخابات والتي تضم (٩) قضاة حيث شكلت نسبة النساء فيها ٢٢ في المائة. وهذا يعد إنجازاً كبيراً يحسب لنضال المرأة اليمنية وعلى رأسها اللجنة الوطنية للمرأة في مجال المشاركة السياسية وصنع القرار وهو استحقاق متواضع أمام الدور الريادي الذي قدمته المرأة اليمنية في أحداث التغيير على مستوى الساحات وأمام تضحياتها الجسيمة التي أذهلت العالم.

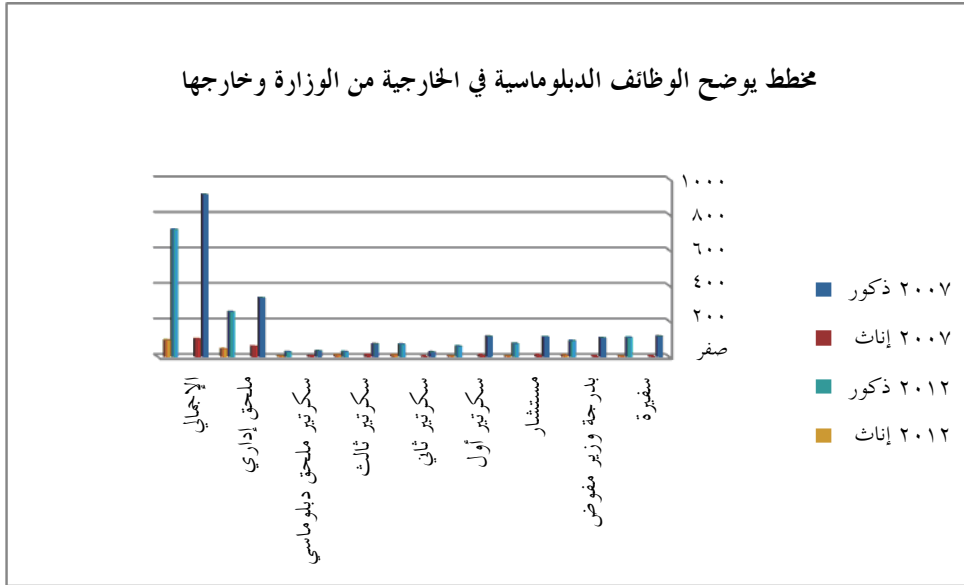
### المرأة في السلك الدبلوماسي

٥٦ - تشغل الإناث نسباً متدنية في شغل الوظائف الدبلوماسية ويظهر ذلك بوضوح في الجدول التالي:

جدول يبين عدد الذكور والإناث الذين يشغلون وظائف دبلوماسية وفقاً لسجلات وزارة الخارجية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢

الدرجة	٢٠٠٧		٢٠١٢		إجمالي	نسبة الإناث
	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
سفيرة	١١٦	٢	١١٠	٣	١١٣	٢,٧
بدرجة وزير مفوض	١٠٦	٣	٩١	٩	١٠٠	٩
مستشار	١١٢	٩	٧٥	٦	٨١	٧,٤
سكرتير أول	١١٥	٩	٦٠	٥	٦٥	٧,٧
سكرتير ثاني	٢٧	٢	٧١	١١	٨٢	١٣,٤
سكرتير ثالث	٧٣	١١	٢٩	١١	٤٠	٢٧,٥
سكرتير ملحق دبلوماسي	٣٣	٦	٢٨	٥	٣٣	١٥
ملحق إداري	٣٣٢	٥٩	٢٥٣	٤٥	٢٩٨	١٥
الإجمالي	٩١٤	١٠١	٧١٧	٩٥	٨١٢	

## شكل يبين فجوة النوع الاجتماعي في الوظائف الدبلوماسية



المصدر: وزارة الخارجية، ٢٠١٢.

٥٧- من خلال المقارنة بين الأعداد يتضح أنه في العام ٢٠٠٧ بلغ إجمالي الذكور (٩١٤) مقارنة بإجمالي الإناث البالغ عددهن (١٠١) وأن نسبة تواجد المرأة في الوظائف الدبلوماسية للعام ٢٠٠٧ تقارب (١٠ في المائة)، وأن هذه النسبة ارتفعت خلال العام ٢٠١٢ لتصل إلى ١١,٩ في المائة فقط، على الرغم من تقليص أعداد الموظفين والموظفات في السلك الدبلوماسي.

(لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى تقرير اليمن الثامن بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أيار/مايو ٢٠١٣).

#### مشاركة منظمات المجتمع الدولي لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال السنوات الخمس الأخيرة

٥٨- هناك شراكة مع العديد من المنظمات الدولية وكذلك مع الدول المانحة في مجال النوع الاجتماعي وخاصة مع اتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة حيث يوجد تعاون ودعم من قبل المنظمات والدول المانحة التالية:

- UN-WOMAN: فيما يخص الدراسات والبحوث؛
- OXFAM: مشروع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- UNFPA: مشروع النوع الاجتماعي بناء القدرات والدراسات؛

- الحكومة الهولندية: مشروع بناء القدرات المؤسسية لاتحاد نساء اليمن. والمشروع الفني والاستشاري لتعزيز قدرات اتحاد نساء اليمن؛
- الصندوق الاجتماعي للتنمية اليابان: مشروع دعم الفئات الأكثر احتياجاً (النساء والشباب)؛
- السفارة البريطانية: مشروع حقوق المرأة في الإسلام؛
- وكالة التنمية الأمريكية للتنمية الدولية: مشروع الخدمات الأساسية للصحة ومشروع التوعية بسن الزواج الآمن؛
- منظمة اليونيسيف: مشروع العنف ضد المرأة المؤتمر الإقليمي حول العنف المجتمعي ومشروع تعليم الفتاة ومشروع الوقاية من العنف ضد الأطفال ومشروع التحلي من حتان الإناث؛
- الأجنفند: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات المجتمع المدني؛
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي: مشروع الحماية القانونية والاجتماعية للنساء؛
- الاتحاد الأوروبي: مشروع الصحة الإنجابية ومشروع تمكين المرأة من أجل السلام.

### تحديات النهوض بالمرأة

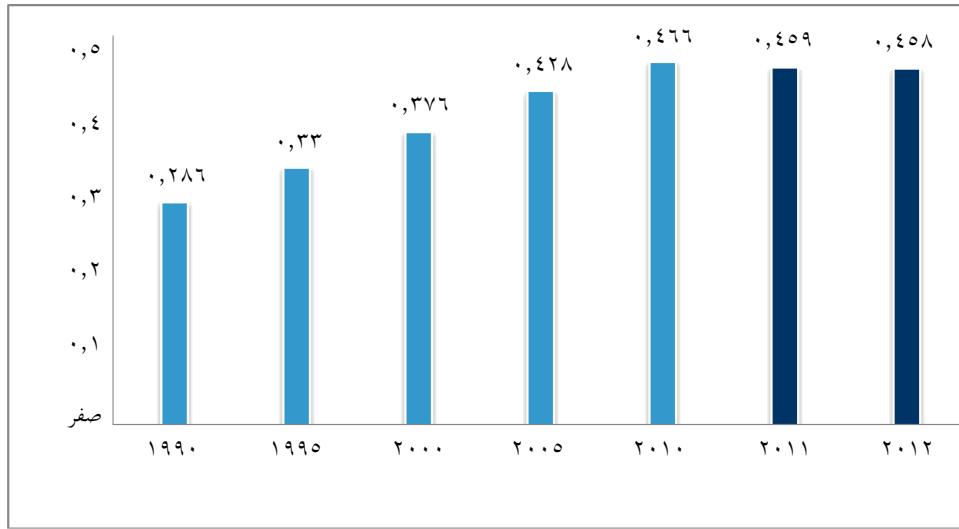
- ٥٩ - رغم الجهود التي تبذلها اليمن للنهوض بالمرأة وما تحقق حتى الآن من التطورات إلا أنها لا تزال تواجه العمل في مجال النوع الاجتماعي العديد من التحديات أهمها:
- سياسياً: ضعف تمثيل النساء كما ونوعاً في كافة مواقع صنع القرار وفي الهيئات المنتخبة وغير المنتخبة، الناتج عن ضعف الإرادة لدى صناعات القرار والأحزاب السياسية للعمل على زيادة تمثيل المرأة؛
  - اقتصادياً: فقر المرأة وتبعيتها الاقتصادية وضعف مشاركتها في إدارة الموارد الاقتصادية البيئية؛
  - صحياً: عدم المساواة في تلقي الرعاية والخدمات الصحية وضعف حوافز وضمانات عمل المرأة في القطاع الصحي؛
  - تعليمياً: ارتفاع نسبة الأمية بين النساء والفتيات واتساع فجوة النوع الاجتماعي في مختلف مراحل ومجالات التعليم؛
  - العنف ضد المرأة وضمان الحقوق الإنسانية المكفولة لها؛
  - عدم تخصيص موارد مالية ونقص في الكفاءة والخبرة في الأخذ باحتياجات النوع الاجتماعي وتدني الوعي بين الذكور حول تمكين المرأة.



## المادة ٦ الحق في العمل

٦٠- من منطلق أن البشر هم الثروة الحقيقية والأهم لتطور المجتمعات فالإنسان هو غاية التنمية البشرية ومحورها، وهو في الوقت نفسه وسيلتها، وكون التنمية البشرية تركز على محورين أساسيين هما تكوين وتنوع القدرات البشرية، وتوظيف هذه القدرات والانتفاع بها سواءً في الأنشطة الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية والثقافية، وإن لم تستطع سياسات التنمية البشرية أن توازن بين هذين المحورين، فسوف يكون مآلها هو الفشل كما حدث في اليمن حيث فشل النمو الاقتصادي في إيجاد فرص عمل كافية ومجزية للدخلين الجدد لسوق العمل أو للعاطلين، فقد اتسم أداء النمو الاقتصادي في اليمن بأنه "نمو غير منتج للوظائف"، وهو الأمر الذي ظهر جلياً بخروج الشباب العاطل عن العمل للاحتجاج والمطالبة بتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة كواحد من الأسباب الرئيسية لانطلاق ثورة التغيير في اليمن مطلع العام ٢٠١١ لتصبح ثورة شعبية سلمية لأجل تغيير كل السياسات والنظم التي كانت سائدة وتوجهه باليمن بالاتجاه غير الصحيح.

### مؤشر تطور التنمية البشرية في اليمن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)



المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠١١.

### حجم واتجاهات العمالة

٦١- يتميز سوق العمل في اليمن بكبر حجم القطاع غير المنظم (أو غير الرسمي) نظراً لارتفاع نسبة أصحاب العمل والعاملون لحسابهم في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى (التجارة والخدمات). يظهر التوزيع القطاعي للقوى العاملة في عام ٢٠١٠ أن أنشطة الزراعة والصيد تستوعب حوالي ٣٠ في المائة من المشتغلين وان الأنشطة التقليدية ما تزال هي المصدر الأساسي للتشغيل.

٦٢- يعتبر القطاع الخاص هو الموظف الأساسي لقوة العمل في اليمن وقد ازدادت الأهمية النسبية للقطاع الحكومي في استيعاب طالبي العمل خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ وذلك قبل أن يتراجع دوره في السنوات التالية في إطار برنامج الإصلاحات الشاملة للحكومات اليمنية المتعاقبة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٦٣- وبالإضافة إلى ما تساهم به تحويلات العاملين المهاجرين من تعزيز التنمية البشرية من خلال مساهمتها في توفير مصادر دخول لعائلات وأسر المهاجرين وبالتالي التخفيف من الفقر وتمويل نفقات التعليم والصحة، وكذلك خلق فرص عمل جديدة بتسهيل تمويل المشروعات الصغيرة، فإنها تشكل مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي ومساهمتها في تحسن أوضاع الحسابات الجارية في موازين المدفوعات.

٦٤- تمثل فرصة استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي واحدة من فرص العمل المتنوعة التي تسمح باستيعاب العمالة اليمنية الماهرة ومحدودة المهارة وغير الماهرة وذلك لاعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها عدم صحة الفهم الشائع بأن سوق العمل الخليجي بحاجة فقط إلى العمالة ذات المهارات الفنية والمؤهلات العلمية العالية، في حين يفرض نظام الكفالة قيوداً كبيرة تحول دون انتقال العمالة اليمنية، وكذلك إمكانية التنقل من مهنة إلى أخرى وفق فرص العمل التي يوفرها السوق بجانب ما يصاحبه من استغلال وتعسف لحقوق العامل وبما يفتح مجالاً واسعاً لهضم حقوق العمال والتكسب على حساب مصالحهم. كما يرهن مستقبل العامل برضا الكفيل مما يعرضه للابتزاز بدون أدنى درجة من الحماية القانونية والأخلاقية.

#### جدول يبين قوة العمل ونسبة البطالة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠

التغير خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٤		من نتائج مسح عمالة الأطفال ٢٠١٠		تعداد ٢٠٠٤		
النسبة	العدد	(٣)	(١)	النوع	البيانات والمؤشرات	
(٥) = ٤/١ * ١٠٠	(٤) = ٣-١					
١٨,٨	٧٠٠ ٦٠١	٤ ٤٣٠ ٠٤٩	٣ ٧٢٩ ٤٤٨	ذكور	١ إجمالي قوة العمل (المشغلين + المتعطلين)	
٢٤,٧	١٢٦ ٩٨٨	٦٤١ ٩٤٠	٥١٤ ٩٥٢	إناث		
١٩,٥	٨٢٧ ٥٨٩	٥ ٠٧١ ٩٨٩	٤ ٢٤٤ ٤٠٠	إجمالي		
١٩,٦	٦٣٥ ٧٠٤	٣ ٨٨٠ ٠٩٤	٣ ٢٤٤ ٣٩٠	ذكور	إجمالي المشغلين	
-٦,٣	-١٩ ٦٦٦	٢٩١ ٣٠٥	٣١٠ ٩٧١	إناث	(لا يشمل العاملين بدون مقابل)	٢
١٧,٣	٦١٦ ٠٣٩	٤ ١٧١ ٣٩٩	٣ ٥٥٥ ٣٦٠	إجمالي		
١٣,٤	٦٤ ٨٩٧	٥٤٩ ٩٥٥	٤٨٥ ٠٥٨	ذكور		
٧١,٩	١٤٦ ٦٥٤	٣٥٠ ٦٣٥	٢٠٣ ٩٨١	إناث	إجمالي المتعطلين	٣
٣٠,٧	٢١١ ٥٥١	٩٠٠ ٥٩٠	٦٨٩ ٠٣٩	إجمالي		
-٤,٦		١٢,٤ في المائة	١٣,٠ في المائة	ذكور	نسبة البطالة	٤
٣٧,٩		٥٤,٦ في المائة	٣٩,٦ في المائة	إناث	$١٠٠ \times (١) \div (٣)$	
٩,٤		١٧,٨ في المائة	١٦,٢ في المائة	إجمالي		

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠١١.

## النمو السكاني وبطالة الشباب

٦٥- على الرغم من التوقعات بتراجع معدل النمو السكاني السنوي المتوسط من ٣,٠٢ بالمائة حالياً إلى ٢,٠٩ بالمائة في عام ٢٠٢٥، فإن الزخم السكاني، أي المدة المطلوبة لمضاعفة عدد السكان هي ٢٣,٣ عاماً. ويشير عدد السكان في الفئات صغيرة السن (أقل من ١٥ سنة) البالغ حوالي ٩,٨ مليون في عام ٢٠١٠ وبنسبة ٤٢,٤ في المائة من إجمالي السكان، يشير هذا العدد إلى أن معدلات النمو السكاني المرتفعة ليس من المتوقع أن تكبح على المدى القريب. إذ يعاني البلد من "طفرة في عدد الشباب"، وهي ظاهرة ديمغرافية موجودة في الكثير من البلدان النامية عند اتجاهاها نحو خفض معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال.

٦٦- تواجه اليمن تحدياً كبيراً في عملية التنمية متمثلاً في مشكلة البطالة؛ حيث تبلغ البطالة في أوساط الشباب ٥٢,٩ في المائة في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة؛ كما تبلغ نسبة البطالة ٤٤,٤ في المائة في الفئة العمرية (٢٥-٥٩). وارتفعت البطالة إلى ١٧,٨ في المائة وفقاً لمسح عمالة الأطفال حيث ارتفع عدد عاطلين عن العمل من ٦٨٩ ألف عاطل إلى ٩٠٠ ألف عاطل وفقاً لآخر مسح. وخلال عام ٢٠١١ ازدادت البطالة نتيجة توقف العديد من المشاريع الاستثمارية وتسريح العديد من العاملين وتخفيض بعض المنشآت لساعات العمل مقابل إعطاء جزء من الراتب.

٦٧- وتعتبر آفاق التوظيف بالنسبة للشباب في اليمن محدودة جداً. ولا توجد بيانات دقيقة وموثوقة حول بطالة الشباب في اليمن بل أن معدلات البطالة بشكل عام تعاني من عدم الدقة والتضارب، فبينما تقدر بعض المصادر بطالة الشباب بحوالي ٢٥ بالمائة، نجد مصادر أخرى تقدرها بحوالي ٥٠ بالمائة، مع تباين واضح بين الذكور والإناث. وتتراوح أعمار نحو ربع سكان اليمن بين ١٠ و ١٩ سنة، مما يوحي بأن أزمة بطالة الشباب قد تزداد سوءاً على المدى المتوسط. وبما أن ٤٦ بالمائة من السكان دون سن ١٦ سنة، فإن الصورة على المدى الطويل على نفس الدرجة من القتامة. إن "الطفرة في عدد الشباب"، جنباً إلى جنب مع زيادة البطالة، قد تزعزع الاستقرار في البلاد، مما يوجب على الحكومة توظيف استثمارات ضخمة في مجال تنمية الشباب وإشراكهم في الحياة المدنية لكفالة مستقبل آمن وواعد للشباب في اليمن. وإلى جانب ذلك ستحتاج اليمن إلى خلق المزيد من فرص العمل على الصعيد الإقليمي أيضاً خصوصاً في الخليج، حيث يوجد سوق كبير للعمل، ولكنها تحتاج قبل ذلك إلى توفير تعليم أفضل.

## خفض البطالة وتوفير فرص العمل

٦٨- في هذا الإطار نود الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة ارتفاع مؤشرات البطالة وتوفير فرص العمل، والتي أشارت إليها اللجنة في سياق توصيتها المتعلقة "باتخاذ الخطوات اللازمة بما في ذلك ما يتعلق باستراتيجيتها الوطنية الجديدة للتوظيف

وذلك من أجل خفض البطالة... " حيث تم استصدار قرار مجلس الوزراء رقم (٩٤) لسنة ٢٠١١ بالموافقة على الآلية التنفيذية لاستيعاب نسبة (٢٥ في المائة) من إجمالي المسجلين لدى الخدمة المدنية لطلب العمل حتى عام ٢٠١٠، من حملة المؤهلات الجامعية (بمختلف درجاتها) وحملة الدبلومات التقنية والفنية والمهنية، وذلك خلال لعام ٢٠١١.

٦٩- تضمن القرار أسس ومعايير تفاضلية بين إجمالي المسجلين لتحديد نسبة الـ (٢٥ في المائة) المستحقين للتوظيف منهم وهي (الأقدمية في التخرج) وعلى أساس (٢٥ في المائة) من كل تخصص وعلى مستوى كل محافظة ومديرية من المديرية التي تمثل مكان الإقامة الدائمة للمسجلين، كما تضمن القرار أسس وقواعد توزيع المستحقين للتوظيف (وهي أن يتم توزيعهم لدى وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاعين العام والمختلط في حالة الطلب).

٧٠- ونفذت إجراءات مفاضلة آلياً من قبل وزارة الخدمة المدنية بين إجمالي المسجلين لطلب العمل لتحديد المستحقين منهم للتوظيف وفقاً لمعايير المفاضلة المذكورة وذلك في شهر نيسان/أبريل ٢٠١١ وتم الإعلان عن أسماء المرشحين للتوظيف. تم استكمال عملية استقبال الشباب المعلن عن ترشيحهم للتوظيف لدى مكاتب وزارة الخدمة المدنية في أمانة العاصمة والمحافظات التي رشحوا للعمل فيها لإثبات حضورهم واستيفاء كافة المسوغات القانونية لتوزيعهم وتوظيفهم.

٧١- كما تضمن البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للحد من البطالة العديد من السياسات وبرامج العمل تركزت ضمن أولويات خلق فرص عمل للشباب وتنمية الموارد البشرية وتمثلت في:

- تخصيص جزء من التعهدات لصالح المشاريع كثيفة العمالة عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة؛
- التنفيذ لمسح القوى العاملة؛
- تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة من خلال حزمة من السياسات والبرامج الشاملة لتوفير بيئة مواتية للنمو في القطاعات الإنتاجية؛
- تحسين أداء مكاتب التشغيل وإنشاء الهيئة الوطنية للتشغيل وتطوير قاعدة معلومات سوق العمل؛
- إحلال العمالة اليمنية محل العمالة الأجنبية مع وضع حد أدنى للأجور في القطاع الخاص؛
- إعادة تشغيل المؤسسات التعليمية في مناطق الصراعات؛
- تحسين فاعلية عملية برامج ومناهج التعليم الفني والمهني ورفع كفاءتها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل على المستوى المحلي والإقليمي؛

- تنمية الصناعات الصغيرة والأصغر لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة؛
- تأهيل المناطق الصناعية؛
- توفير الأعداد الكافية من المعلمات في المناطق الريفية؛
- تنظيم الدورات التدريبية القصيرة للعاطلين عن العمل والمهمشين والمتسربين من التعليم العام؛
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص بالتعليم الفني والمهني؛
- تنفيذ استراتيجية التشغيل للحد من البطالة في أوساط الشباب وزيادة الاستثمار وتحفيز الإنتاج وخلق فرص عمل للشباب؛
- تخصيص جزء من إيرادات النفط لصالح تشغيل الشباب يتم توظيفه من خلال التنمية الاجتماعية ومشروع الأشغال؛
- تفعيل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب؛
- إيجاد فرص عمل وظيفية للشباب في مختلف القطاعات؛
- تحفيز البنوك والمؤسسات التمويلية الخاصة وبالذات بنك الأمل على تقديم تمويلات لمشاريع صغيرة بضمان الحكومة وعن طريق القرض الحسن؛
- دعم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لوضع برامج تدريبية للشباب بغية إدماجهم في أسواق العمل؛
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات بناء قدرات الشباب؛
- تشكيل فريق عمل مشترك من الحكومة والقطاع الخاص لتشخيص الاحتياجات ومعوقات الوصول لأسواق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛
- تشجيع الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية.

٧٢- تدرك حكومة الوفاق الوطني خطورة استفحال البطالة وخاصة في أوساط الشباب، وتضع قضايا الشباب في قائمة أولوياتها، ويشمل ذلك العمل من أجل توفير الفرص الاقتصادية للشباب التي تمكنهم من التمتع بالمستوى المعيشي اللائق، وتنفيذ استراتيجية التشغيل للحد من البطالة في أوساط الشباب وزيادة الاستثمار وتحفيز الإنتاج وخلق فرص عمل للشباب. كما تعتزم الحكومة تخصيص جزء من إيرادات النفط لصالح تشغيل الشباب يتم توظيفه من خلال صناديق التنمية الاجتماعية ومشروع الأشغال العامة. وفي ذات الوقت ينبغي تحفيز البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة وبالذات "بنك الأمل" على تقديم تمويلات لمشاريع صغيرة بضمان الحكومة وعن طريق "القرض الحسن". ومن التدابير الأخرى التي تعتزم الحكومة اتخاذها في هذا السياق حشد الجهود الإقليمية والدولية لتأهيل وتنمية قدرات الشباب لدماجهم في أسواق العمل، وإحلال العمالة اليمنية المتخصصة محل العمالة الأجنبية.

٧٣- فيما يتعلق بتوصيات اللجنة حول توظيف الأفراد والمجموعات الأكثر حرماناً وهميشاً بما في ذلك المرأة في المناطق الريفية والنائية. ومكافحة التمييز ضد النساء والفتيات المعاقات في التوظيف، المساواة في الأجور للرجال والنساء، نود التوضيح أنه لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة في اليمن من أدنى المعدلات، وذلك على الرغم من ارتفاع هذا المعدل بالنسبة للإناث في الفئة العمرية (١٥ سنة فما فوق) من ١٧,٢ بالمائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩,٥ بالمائة في عام ٢٠٠٨، ويلاحظ وجود فجوة كبيرة في هذا المؤشر بين الإناث والذكور حيث كان بالنسبة للإناث في عام ٢٠٠٤ حوالي ٩,٦ بالمائة مقابل ٦٨,٤ بالمائة للذكور. وبلغ ٩,٧ بالمائة في عام ٢٠١٠ مقابل ٧٢,٩ بالمائة للذكور (كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠ - الجهاز المركزي للإحصاء)، وعلى صعيد مشاركة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي يتضح من البيانات أنها لا تزال ضعيفة جداً مقارنة بالتقدم الحاصل في مجال التعليم. حيث ظلت حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي تتراوح بين ٦ إلى ١٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩م. ونوصي اللجنة بالرجوع إلى تقرير اليمن الثامن. بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أيار/مايو ٢٠١٣).

### التعليم الفني والمهني

٧٤- تبرز أهمية التعليم الفني والتدريب المهني في أن دوره محوري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية في تكوين الكوادر البشرية وأهم الآليات المتبعة لمكافحة الفقر، ويؤثر بشكل كبير في متغيرات التشغيل والبطالة ودخل الفرد ومستوى المعيشة للمواطن. ويتناسب هذا النوع من التعليم وطبيعة فرص العمل التي تولدها القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تتكيف مع طبيعة التحولات السريعة للتقنية وثورة المعلومات، ويواكب احتياجات سوق العمل، معتمداً على منطلقات الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني ٢٠٠٥-٢٠١٤، المستهدفة استيعاب (١٥ في المائة) من مخرجات مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بعد تهيئة المنشآت والمرافق التعليمية القائمة والتوسع في الجديد منها وتجهيزها وتأهيل هيئاتها التدريسية انطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن الاستثمار في البشر هو غاية ووسيلة للنهوض الحضاري في المجتمع. ومما لا شك فيه أن التعليم الفني والتدريب المهني يشكل أحد ركائز تنمية العمالة الماهرة ونصف الماهرة، وتوسع مجالات التعليم عبر برامج التعليم والتدريب في كل من مراكز ومعاهد التعليم الفني المهني. وتتضمن الفقرتان التاليتان عرضاً لما تبينه البيانات والمؤشرات الإحصائية في هذا المجال.

٧٥- يحظى التعليم الفني والتدريب المهني باهتمام كبير من قبل الدولة والقيادة السياسية، حيث افتتحت مؤسسات تدريبية جديدة في كل المحافظات ليصبح عدد المؤسسات التدريبية التابعة لوزارة التعليم الفني (٥٤) مؤسسة تدريبية موزعة على معظم محافظات الجمهورية خلال العام ٢٠٠٣، وفي العام ٢٠١٣ ازداد عدد المراكز والمعاهد المهنية والفنية ليصل إلى (٨٩) مركزاً ومعهد. وهناك (٧٦) مؤسسة تعليمية قيد الإنشاء وتحتاج إلى تجهيز، و(١٤٧) مؤسسة تعليمية مخطط لها تحتاج إلى تمويل وتجهيز.

٧٦- تزايد عدد المتحقيين بالتعليم الفني والتدريب المهني من (١٢ ٤٨٢) طالباً وطالبة في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى (٢٠ ٨٧٦) طالباً وطالبة، منهم (٢ ٤٢٠) إناث أي بنسبة (١١,٦) في المائة) في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩، وبلغ عدد المتحقيين في كليات المجتمع صنعاء وعدن وعبس في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٠ (١ ٢١٦) طالباً وطالبة منهم (٢٤٨) من الإناث، مقارنة مع ما وصل إليه عدد المتحقيين في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث وصل عدد المتحقيين في كليات المجتمع بمحافظات (صنعاء - عدن - حجة/عبس - حضرموت/سيئون - اب) إلى (٤ ٩٤٠) طالباً وطالبة منهم (١ ٠٣١) من الإناث، وترجع هذه الزيادة في عدد المتحقيين إلى افتتاح عدد من المعاهد الجديدة وكليات المجتمع والمعاهد العليا والكليات النوعية الخاصة، حيث تبين الإحصائيات وجود (٢٢٧) مركزاً ومعهداً نوعياً تابعاً للقطاع الخاص تم منحهم التراخيص من الوزارة، حيث تنامي القبول بالمعاهد الصحية وكليات المجتمع الأهلية.

### ضآلة تمثيل الإناث

٧٧- عكست ضآلة تمثيل الإناث في التعليم المهني والتقني معاً عدم التوازن في النوع، الأمر الذي يتطلب تدليل المعوقات الاجتماعية التي تحول دون الارتقاء بمستوى إدماج الإناث بهذا التعليم والتوسع في التخصصات مثل: (الصناعات الالكترونية وتقنية المعلومات والاتصالات والحاسوب) وغيرها من التخصصات الحديثة التي تستند إليها احتياجات سوق العمل، ومعالجة ظاهرة النقص في مشاركة المرأة في التنمية الشاملة وفق القيم والثقافة السائدة. ويرجع عدم التوازن في هذا الجانب إلى:

- بقاء بعض الظواهر الاجتماعية والثقافية التي تعطي أفضلية للذكور على حساب الإناث؛
- ارتباط الفتيات بالأعمال الزراعية ومساعدة الأسرة بالأعمال المنزلية؛
- تفشي الأمية في أوساط القطاع النسائي وتدني مستوى الوعي بأهمية تعليم الفتاة؛
- فقر الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة وعدم القدرة على دفع تكاليف الدراسة لجميع الأطفال.

٧٨- التعليم الفني والتدريب المهني مكون أساسي من مكونات التنمية الشاملة وخاصة دوره المتمثل في تنمية الموارد والمهارات البشرية ولهذا فالعلاقة بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني والفقر والبطالة علاقة عكسية، فان وجد التعليم الفني والتدريب المهني غاب الفقر والبطالة وتحسنت أحوال ومعيشة الناس فاليد الماهرة المدربة لا تعرف الفقر والبطالة.

٧٩- إن المهارات المحدودة أو الغائبة تؤدي إلى غياب فرص العمل أو نقص الإنتاجية أو الاثنين معاً، وهذا يؤدي بدوره إلى عدم توفر الأجر الجيد أو عدم توفره على الإطلاق. وبالتالي ترتفع نسب الفقر أو البطالة أو الاثنين معاً.

٨٠- مما سبق يمكن أن نقول إن مستقبل اليمن في تخفيف الفقر والبطالة ومكافحة الإرهاب والإجرام مرهون بدرجة كبيرة برفقي مستوى التعليم الفني والتدريب المهني وانتشاره وهو ما يتطلب قلب هرم التعليم ما بعد المرحلة الأساسية بحيث يشكل التعليم الفني والتدريب المهني قاعدة الهرم.

### جدول يوضح المنفذ من معاهد وكليات التعليم الفني والتدريب المهني

م	المحافظة	المؤسسات التدريبية		المؤسسات التدريبية المشغلة ٢٠٠٦-٢٠١١		المؤسسات التدريبية قيد الإنشاء وبجاجة إلى تجهيز		المؤسسات التدريبية المحتاجة إلى تمويل وتجهيز	
		مهني	تقني	مهني	تقني	مهني	تقني	مهني	تقني
١	الأمانة	٢	٦	١٤	٧	١	١٠	٢	٨
٢	إب	٥	١	١٧	٨	١	٩	٦	١٢
٣	أبين	٣	١	٣	٢	١	٥	١	١
٤	تعز	٤	٣	١٩	١٤	١	١٣	١	١٧
٥	حجة	٢	٢	٧	٤	١	٤	٣	٣
٦	حضرموت	٢	٢	٦	٣	٣	٤	١	٤
٧	ذمار	١	١	٩	٤	١	٤	٢	٥
٨	عدن	٤	٦	٤	٤	١	٩	٣	٥
٩	لحج	١	١	٦	٥	١	٢	١	٣
١٠	المحويت	١	٤	٤	٢	١	١	١	٣
١١	ربمة	١	٢	٢	١	١	١	١	١
١٢	عمران	٢	٨	٨	٦	١	٣	١	٥
١٣	الحديدة	٥	١١	١١	٦	١	٦	١	٨
١٤	مأرب	١	٢	٢	١	١	١	١	١
١٥	الضالع	١	٤	٤	٢	١	٢	١	٢
١٦	شبه	٢	٢	٢	١	١	٢	١	١
١٧	البضاء	٤	٢	٤	٢	١	٢	١	١
١٨	صعدة	٣	٢	٣	٢	١	١	١	١
١٩	الجوف	٣	٢	٣	٢	١	٢	١	١
٢٠	المهرة	١	١	١	١	١	١	١	١
٢١	صنعاء	١	٨	٨	٦	١	١	١	٢
	الإجمالي	٣٥	٢٤	١٣٧	٨٢	٢٣	٧٩	١٠	٨٣
	الإجمالي العام	٥٩	٢١٩	٢٣	٨٩	٧٦	١٤٧	١٤٧	١٤٧

المصدر: وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.



٨١- في مجال التشريعات نشير إلى أن قانون التعليم الفني والتدريب المهني رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٦، في المادة رقم (٦)، الفقرة (٤)، نص على توسيع وتطوير التعليم الفني وتوفير المنشآت والتجهيزات والتسهيلات التي تساعد المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة للاستفادة من هذا النوع من التعليم والتدريب، كما تضمن لائحة القبول والتسجيل الصادرة بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠ المادة (٢٥)، الفقرة (د)، التي نصت على منح ذوي الاحتياجات الخاصة نسبة ٤٠ في المائة من المقاعد الدراسية في كل برنامج دراسي.

٨٢- وبالإضافة إلى تعاون وزارة التعليم الفني والتدريب المهني مع الجمعيات والمؤسسات التي تنفذ برامج التدريب لفئة ذوي الإعاقة، فإنها تقوم حالياً بإدراج مادة (التربية الريادية) في جميع التخصصات ابتداءً من العام الدراسي القادم ٢٠١٣-٢٠١٤، وهذه المادة تم فيها عمل الآتي:

- إدماج مفاهيم المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة (الأشخاص ذوي الإعاقة) في جميع الموضوعات؛
- إدماج مفاهيم المساواة وتكافؤ الفرص خاصة للمدرسين والمدرسين حيث يجب مراعاتها عبر تدريب المادة سواء في المحتوى أو الأنشطة.

### عمالة الأطفال

٨٣- تعد ظاهرة عمالة الأطفال واحدة من المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمعات الإنسانية في كثير من بلدان العالم وفي مقدمتها دول العالم الثالث أو ما يعرف بدول الجنوب التي برزت في معظمها ظاهرة عمالة الأطفال وتفاقمت بشكل غير عادي وبالذات منذ أواخر القرن المنصرم تقريباً لتصل إلى درجة يمكن القول إنها باتت تمثل مصدر قلق وتحد كبير بالنسبة للأنظمة والحكومات في هذه الدول إضافة إلى العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية التي أخذت تولي هذه المشكلة اهتماماً كبيراً أو عمدت إلى تبني أنشطة وسياسات وبرامج عمل تهدف من خلالها إلى مساعدة العديد من الدول والمجتمعات على إيجاد الحلول والمعالجات التي من شأنها الحد من ظاهرة عمالة الأطفال.

٨٤- وفقاً لمسح عمالة الأطفال لعام ٢٠١٠ الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء بلغ عدد الأطفال العاملين في الفئة العمرية من ٦-١٧ حوالي ١,٦٠ مليون طفل بمعدل عمل يصل إلى ٢٢,٣ في المائة من إجمالي عدد الأطفال وهي النسبة الأعلى في حين بلغت النسبة ١٢,٢ في المائة في الفئة العمرية ٦-١١ عاماً و ٢٨,٥ في المائة في الفئة العمرية ١٢-١٤ عاماً. وكما أن معدل العمل عند الأطفال الأكبر سناً مقارنة مع الأطفال الأصغر سناً بنسبة ٢٤,١ في المائة في حين يبلغ معدل العمل ما نسبته ٢٤,٧ في المائة عند الفئة العمرية ١٢-١٤ سنة أما الأطفال بين ٦-١١ عاماً بلغت نسبة العمل ١١,٠ في المائة.

٨٥- نسبة كبيرة من الأطفال الموجودين في أسواق العمل في اليمن يمارسون أعمالاً شاقة في مجالات البناء والنجارة والزراعة والحدادة. وهناك من يعملون على أرصفة الشوارع كباعة متجولين وفي أعمال أخرى لمسح وتصفية السيارات وغيرها.

٨٦- وتركزت معظم الأعمال التي يقوم بها الأطفال بين العمل والمدرسة وخدمات منزلية غير مدفوعة الأجر بلغت نسبة ٨,٥ في المائة في الفئة العمرية من ٦-١٧ عاماً وما نسبته ٢٩,٦ في المائة من إجمالي الأطفال يرتادون المدرسة مع تأدية خدمات منزلية غير مدفوعة الأجر ونسبة ١٠,٨ في المائة ممن هم في الفئة العمرية ٦-١١ عاماً غير نشطين اقتصادياً.

#### جدول توزيع الأطفال العاملون بحسب مكان العمل والسن

مكان العمل/الفئة العمرية	١٤-٦	١٧-٦	١٧-١٥	١٤-٦	١٧-١٥
مكان عمل نظامي	٢٤,٤	٧٥,٦	١٠٠,٠	٠,٥	٢,٤
متجر/مشغل	٣٤,٧	٦٥,٣	١٠٠,٠	٢,٧	٨,٣
مسكن	٦٢,٠	٣٨	١٠٠,٠	٦,٧	٦,٨
شارع	٤٨,٥	٥١,٥	١٠٠,٠	٢,٩	٥,٠
بناء	٣١,٤	٦٨,٦	١٠٠,٠	٠,٨	٢,٨
مزرعة/حديقة/حقل	٦٥,٧	٣٤,٣	١٠٠,٠	٦٤,٨	٥٥,٧
أماكن أخرى	٦٥,٢	٣٤,٨	١٠٠,٠	٢١,٦	١٩,٠
الأطفال العاملون	٦٢,٢	٣٧,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط، ٢٠١١.

#### الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من ظاهرة عمالة الأطفال

٨٧- في سبيل العمل بتوصية اللجنة التي تحت اليمن على مراقبة حالات عمالة الأطفال من أجل ضمان التخلص منها بشكل تدريجي وعلى الأخص الأعمال الخطرة وبما يتوافق مع معاهدة منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ نود الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى أن اليمن من الدول التي صادقت على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ الخاصة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والاتفاقية رقم ١٣٨ الخاصة بالحد الأدنى لسن الاستخدام، هناك العديد من الإجراءات والحلول تمت من أجل الحد من تفاقم الظاهرة.

٨٨- عقب إصدار قانون حقوق الطفل رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٢ الذي يحتوي على فصل خاص بحقوق الطفل العامل تم إصدار القرار الوزاري الخاص بلائحة الأعمال المحظورة على الأطفال العاملين دون سن ١٨ حيث تم تدريب مفتشي عمل الأطفال عليها وكذا أفراد من وزارة الداخلية وخطباء المساجد كما تم الترويج لهذا القرار من خلال سلسلة من ورش العمل لطلاب مدارس أمانة العاصمة وبرلمان الأطفال والسلطة المحلية في محافظات الجمهورية وأصحاب الأعمال والأطفال العاملين أنفسهم.

٨٩- تم أيضاً تنفيذ العديد من الدراسات والبحوث الميدانية للتعرف عن قرب عن المشاكل والدوافع للظاهرة من خلال وحدة عمالة الأطفال في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وفروعها في المحافظات، وإنشاء قاعدة معلومات حول الظاهرة.

٩٠- يجري العمل على بناء قدرات العاملين ومفتشي عمل الأطفال العاملين، والعمل على الأنشطة التوعوية المستمرة الهادفة إلى رفع مستوى وعي المجتمع بخطورة الظاهرة. هذا بالإضافة إلى العديد من الأنشطة والفعاليات التي نظمتها الوحدة بهدف الحد من تفاقم وانتشار الظاهرة في مختلف محافظات الجمهورية.

٩١- وأخيراً فقد أطلقت الحكومة اليمنية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية تنفيذ أول مسح ميداني شامل لأطفال الشوارع في عموم محافظات البلاد هو الأكبر من نوعه لعمالة الأطفال في اليمن سعياً إلى توفير قاعدة بيانات توضح حجم هذه الظاهرة التي تشير التقارير إلى أنها شهدت في السنوات الأخيرة تنامياً كبيراً جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية للسكان وتوسع دائرة الفقر في البلاد؛ كما يهدف المسح إلى الحد والتخفيف من عمالة الأطفال ومخاطر المهن التي يمارسونها وحمايتهم من أسوأ أشكال العمل.

## المادة ٧

### الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية

٩٢- إضافة إلى ما تضمنته التقارير التعاهدية التي قدمتها بلادنا خلال السنوات الماضية وما أشارت إليه من معلومات بشأن حقوق العمال التي نصت عليها هذه المادة وبالإشارة إلى توصية اللجنة بأن على اليمن "تحديد حد وطني أدنى للأجور والذي يخضع للتعديلات المنتظمة عليه حسب النظام من أجل ضمان العيش الكريم للموظفين وأفراد أسرهم على أن تُضمن المساواة في الأجور للرجال والنساء مقابل العمل ذي القيمة المتساوية مع توفير الضمانات الصريحة لذلك في قانون العمل"، نفيد اللجنة بالرجوع إلى المعلومات التي تضمنتها تقرير اليمن الثامن بشأن اتفاقية السيداو في عام ٢٠١٣.

## المادة ٨

### النقابات العمالية وتكوين الجمعيات

٩٣- للمعلومات حول هذه المادة نوصي اللجنة بالرجوع إلى التقارير الوطنية السابقة.

## المادة ٩

## الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية

## الضمان الاجتماعي

٩٤ - أوصت اللجنة بلادنا بتعزيز جهودها وأن تستخدم الموارد المتاحة من أجل زيادة المخصصات في الموازنة لنظام الضمان الاجتماعي بما في ذلك المساعدة الاجتماعية من أجل ضمان تحقيق مستوى معيشي مناسب للمستفيدين وفي هذا الإطار يسرنا استعراض بعض تلك الجهود في سياق الفقرات التالية:

٩٥ - تبنت الحكومة اليمنية ضمن البرنامج المحلي للاستقرار والتنمية توجهاً وطنياً منسقاً يعالج هدفين أساسيين هما المساعدة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مع أهمية التركيز على المناطق الريفية والفئات الأكثر هشاشة لمساعدة الحالات من برنامج الحماية الاجتماعية والتي تضمنت مجموعة من البرامج والسياسات من خلال:

- تطوير البناء المؤسسي لكل من صندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين؛
- زيادة عدد المستفيدين من الإعانات النقدية والمنح والمساعدات الفورية المقدمة من الصناديق المتخصصة؛
- تبني منهجية التأهيل المجتمعي للأطفال المعوقين وخاصة في الريف وتوفير الكشف المبكر للإعاقة؛
- تشجيع ودعم برامج الإقراض الصغير للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية.

## عدد المستفيدين ومبلغ الإعانة من صندوق الرعاية الاجتماعية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عدد المستفيدين	١٠٢٠٩٦٥	١٠٣٦٩٥٣	١٠١٤١٥٩	١٥٠٦٧١٤
إجمالي الإعانة المقدمة (ألف ريال)	٣٩٨٨٥٩٩٧	٣٩٧٧٤٢٢٠	٤٠٣٦٣٦٩٧	٦١٨٥٨٢٢٤

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي - فصل الرعاية الاجتماعية والشباب.

٩٦ - قدرت البرامج والمشاريع الاستثمارية ضمن أولوية قطاعات الحماية الاجتماعية "برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية: البنية التحتية للمجتمع المحلي؛ بناء القدرات؛ تنمية المنشآت الصغيرة مبلغ ١٢٠٠ مليون دولار".

٩٧- ينتشر في اليمن حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد وعلى نطاق واسع وتصنف اليمن ضمن أسوأ إحدى عشر بلداً في العالم من حيث انعدام الأمن الغذائي حيث تحتل المرتبة ٧٤ من بين ٨٤ بلداً في المؤشر العالمي للجوع. وهناك حاجة ملحة وفورية لمساعدة حكومة الجمهورية اليمنية في توسعة نطاق تغطيتها لبرنامج المعونات النقدية الذي يستهدف الأسر الأشد فقراً من حيث الأمن الغذائي بهدف حمايتها من ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومن مخاطر زيادة تأثرها بالفقر وتعرضها له.

٩٨- ستدعم وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة تقديم مساعدات نقدية مباشرة عبر صندوق الرعاية الاجتماعية لعدد عشرة آلاف أسرة تعاني من الفقر المزمن وحالة انعدام في أمن غذائها بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه إسترليني.

#### جدول النفقات على الضمان الاجتماعي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢

السنة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإنفاق على خدمات الضمان الاجتماعي	٤٧ ٩١٢	٤٩ ٧٨٩	٥٣ ٠٨٤	٥٣٥ ٤٦٤
الناتج المحلي الإجمالي	٥٧٠٤ ٩٥٦	٦٣٧٤ ٩٢٦	٦٨٢٩ ١٦٩	٨ ٤٨٤ ٥٩٩
النسبة من الناتج المحلي	٠,٨٤	٠,٧٨	٠,٧٨	٦,٣١

المصدر: وزارة المالية/نشرة إحصائية مالية الحكومة ٢٠١٢/الربع الثالث.

٩٩- اتفقت حكومة الجمهورية اليمنية على برنامج للإصلاح مع صندوق النقد الدولي وشرعت الحكومة فعلاً في تنفيذ هذه الإصلاحات لعل أبرزها خفض المتدرج لدعم المشتقات النفطية بهدف إنهاء هذا الدعم بصورة كاملة في المستقبل. وكوسيلة لموازنة الأعباء الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود وتقلب أسعار المواد الغذائية، وستوسع حكومة الجمهورية اليمنية من نطاق المعونات النقدية الاجتماعية عبر صندوق الرعاية الاجتماعية لحماية أكثر الأسر ضعفاً مع الإقرار بالحاجة إلى تنفيذ إصلاحات تجارية وزراعية وإجراءات أخرى مكملية للمعونات النقدية لضمان تحقق تحسن مستدام في الأمن الغذائي في الأجل المتوسط والطويل.

١٠٠- تقوم المفوضية الأوروبية والبنك الدولي ومملكة هولندا بدعم برامج في سياق توفير الحماية الاجتماعية من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية.

١٠١- ارتفعت عدد الحالات المشمولة بالمساعدة من ١ ٠٢٠ ٩٦٥ حالة عام ٢٠٠٩ إلى ١ ٥٠٦ ٧١٤ حالة خلال عام ٢٠١٢.

#### التأمينات الاجتماعية

١٠٢- بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها فقد بلغ إجمالي الإيرادات التأمينية المربوطة خلال العام ٢٠١١ مبلغ (٩٠٣,٧٦ ٨٥٧ ٠٠٥) ريال، بزيادة عن العام الماضي ٢٠١٠ قدرها (٤٧٠ ١٣٠ ٩٨٨) وبمعدل نمو قدره ٧ في المائة.

١٠٣- بلغ إجمالي صافي الإيرادات التأمينية خلال العام ٢٠١١ مبلغ (١٤ ٩٢٩ ٧٣٧ ١٧٥,٤١) ريال بزيادة عن العام الماضي ٢٠١٠ قدرها (٩٦٠ ٨١٦ ٨٩٧) وبمعدل نمو قدره ٧ في المائة.

١٠٤- بلغ إجمالي النفقات التأمينية للعام ٢٠١١ (٣ ٢١٢ ٨٨٦ ١٨٩,٥٧) ريال بزيادة قدرها (١ ٠٦١ ٥٥٦ ٤٤٣,٨٨) ريال عن العام الماضي وبمعدل نمو قدره ٤٩ في المائة.

١٠٥- بلغ إجمالي النفقات الإدارية للعام ٢٠١١ (١ ١١٨ ٩٠٨ ٥٣٧,٠٤) ريال بزيادة قدرها (١٢١ ٠١٩ ٤٠٢,٩٧) ريال عن العام الماضي وبمعدل نمو قدره ١٢ في المائة.

١٠٦- بلغ عدد أصحاب الأعمال، المنشآت، والمشتغلين لحسابهم المسجلين حتى نهاية العام ٢٠١١ (١٥ ٣٩٤) بزيادة قدرها ٥١٧ وبمعدل نمو قدره ٣ في المائة عن العام الماضي.

١٠٧- بلغ عدد حالات المستفيدة من المنافع التأمينية حتى نهاية ٢٠١١ (٨ ٦٨٧) حالة منها (٦ ٣٢٧) معاش وعدد تعويضات (٢ ٣٦٠) حالة.

١٠٨- ارتفع عدد المؤمن عليهم المسجلين بنهاية ٢٠١١ إلى (٣٤٨ ٤١٣) مؤمناً عليه بزيادة قدرها (٣٣ ٣٦٩) مؤمناً عليه وبمعدل نمو ١١ في المائة عن كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في حين أن عدد المؤمن عليهم المستمرين بلغ (١٢٩ ٤٣٤) مؤمناً عليه انخفض عن العام الماضي بنسبة ٧ في المائة متأثراً بعدة عوامل منها:

- الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد خلال العام ٢٠١١ واستغناء أصحاب الأعمال والشركات عن كثير من العمال؛
- خروج المؤمن عليهم بسبب استحقاقهم للمعاش التأميني، أو بسبب استحقاقهم لتعويض الدفعة الواحدة مثل مغادرة الأجانب للبلاد نتيجة انتهاء عقود العمل خاصة في المشاريع والشركات النفطية؛
- حالات الاستقالة للمؤمن عليها وهجرة اليمني للعمل خارج الوطن؛
- بالإضافة إلى تثبيت الموظفين المتعاقدين في القطاع العام بموجب القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١.

## المادة ١٠

### تكوين الأسرة وحماية الأمهات والأطفال

١٠٩- فيما يتعلق بالمعلومات حول القضايا التي خلصت إليها اللجنة في توصياتها المتعلقة بإجراء المواءمات التشريعية التي من شأنها مساواة المرأة بالرجل في قضايا الزوجية بالإضافة إلى الإجراءات والتدابير التي اتخذتها اليمن لمكافحة "ختان الإناث - العنف المتزلي - زواج الأطفال والزواج القسري"، نود إفادة اللجنة بالرجوع إلى تقرير اليمن الثامن بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" ٢٠١٣.

## مكافحة الاتجار بالبشر

١١٠- إضافة إلى ما ورد من معلومات في تقرير اليمن الثامن بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" في ٢٠١٣، ولمزيد من التوضيحات بشأن ما تبنته اللجنة في توصياتها بضرورة تعزيز نظام بلادنا فيما يتعلق بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ومعاينة مرتكبيها بالإضافة إلى إعادة تأهيل الضحايا نود الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليمنية في هذا الشأن، حيث عملت وزارة حقوق الإنسان منذ مطلع عام ٢٠١٢م على إيلاء قضية الاتجار بالبشر اهتماماً خاصاً باعتبارها واحدة من القضايا التي لم تُعطى قدراً كافياً من الاهتمام خلال الفترة الماضية وبما يتناسب مع كونها ظاهرة خطيرة تنذر بمحدوث انتهاكات واقعة على فئات مختلفة من البشر وتخلق أضراراً جسيمة على المجتمع وبما من شأنه معالجتها والحد من انتشارها ويمكن الإشارة هنا إلى أبرز الجهود التي قامت بها الوزارة في هذا الإطار وعلى النحو الآتي:

- بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ تم تشكيل فريق فني إداري بموجب قرار وزيره حقوق الإنسان يتولى دراسة الظاهرة وإعداد مشروع وطني لتقييمها ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها. بالإضافة إلى إنشاء وحدة خاصة بمكافحة الاتجار بالبشر ضمن الهيكل الإداري لوزارة حقوق الإنسان؛
- تمت مشاركة المختصين الحكوميين في عدد من الفعاليات التي نفذتها عدد من المنظمات الدولية المهتمة بالظاهرة وقامت وزارة حقوق الإنسان بمتابعة التوصيات الصادرة عن تلك الفعاليات بتبني مشروع قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر قوامها أطراف العمل الوطنية المعنية بمكافحة الظاهرة؛
- بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة تم تنفيذ برنامج تدريبي للمعنيين في وزارة حقوق الإنسان حول ظاهرة الاتجار بالبشر والذي انعقد خلال الفترة ١-٢ تموز/ يوليه ٢٠١٢، استهدف عدد من المختصين في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المعنية؛
- قامت وزارة حقوق الإنسان بإعداد مشروع قرار تشكيل لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر على ضوء صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢، الذي شُكلت بموجبه لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر برئاسة معالي وزيرة حقوق الإنسان ومثلت في عضويتها الجهات الحكومية والغير حكومية المعنية بمكافحة الظاهرة بحيث أصبحت هذه اللجنة هي الإطار الوطني المؤسسي المعني برسم السياسات ووضع الآليات الوطنية الكفيلة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والمعاينة عليها بالإضافة إلى حماية ضحاياها ووضع برامج إعادة تأهيلهم حيث تتولى هذه اللجنة بموجب قرار إنشائها إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بالإضافة إلى إعداد مشروع قانون وطني لمكافحة الاتجار بالبشر إلى جانب عدد من المهام والاختصاصات ذات الصلة؛

- تم تنفيذ ورشة عمل وطنية متخصصة لمناقشة قضايا جريمة الاتجار بالبشر في إطار انعقاد المؤتمر الوطني الأول لحقوق الإنسان ولمدة يومي انعقاد المؤتمر ٩-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ شارك فيها أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المعنيين والمهتمين والناشطين في هذا المجال من مختلف محافظات الجمهورية ومن كل الفئات ذات الصلة.

١١١- وحتى تاريخ إعداد التقرير وتقديمه للجنة فقد اتخذت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر عدداً من الإجراءات ونفذت عدداً من الأنشطة أبرزها إقرارها لمشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي تم إعداده بالاستعانة بخبرات دولية عربية وبالاستفادة من تجارب عدد من الدول في هذا المجال، كما تم عرضه من خلال ورشة عمل وطنية ضمت مختلف الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية لإبداء الملاحظات على مشروع القانون كما تم عرضه في المواقع الالكترونية الحكومية لاستقبال ملاحظات الجمهور بهدف استيعاب كل تلك الملاحظات في المشروع والرفع به في صيغته النهائية لاستكمال إجراءات إصداره ودخوله حيز التنفيذ في اقرب وقت. وتعمل اللجنة حالياً على صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

## المادة ١١

### الحق في مستوى معيشي كاف والأمن الغذائي

#### التنمية ومكافحة الفقر

١١٢- يعتبر اليمن من أكثر بلدان العالم فقراً، ويواجه معدلاً عالياً في نمو السكان في ظل تنمية اقتصادية بطيئة. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال خمسة عشر عاماً ليصل إلى خمسين مليوناً في العام ٢٠٣٠، وهو ما من شأنه أن يشكل ضغطاً شديداً على الموارد الاقتصادية والخدمات وفرص التعليم... إلخ. ومن الأهمية بمكان إيجاد حلول حقيقية للوتيرة الانفجارية للنمو السكاني من خلال تكثيف برامج تنظيم النسل بمكوناتها التوعوية والطبية.

١١٣- إن الفقر في اليمن ليس حالة عابرة، وإنما يرتبط بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ويعود الفقر للعديد من العوامل الطبيعية والبشرية والعوامل المحلية والإقليمية والدولية التي اجتمعت لتخلق بيئة أفضت إلى الفقر، وقد شهدت اليمن زيادة كبيرة في الفقر خلال العقدين الماضيين. ويعد تناقص الثروة النفطية وشح الموارد المائية والمستويات المتدنية في خدمات الصحة العامة والتعليم والانتشار الواسع للفقر في المناطق الريفية خصوصاً أبرز العوائق التي تحول دون إحداث تنمية اقتصادية، كما أن سوء الإدارة وعدم الاستقرار الأمني تعد ضمن التحديات الرئيسة التي تواجه مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.



١١٤- يعاني اليمن أيضاً من توزيع غير متوازن للسكان المنتشرين في ٢١ محافظة و٤١ ٨٠٠ قرية تقريباً. يعيش ٢٤ في المائة منهم في مناطق حضرية و٧٤ في المائة يعيشون في تجمعات تقل عن ٥ ٠٠٠ شخص، مما يقوض كثيراً القدرة على توصيل الخدمات الأساسية كالتعليم والمعاهد والخدمات الصحية وغيرها من المشاريع التنموية.

١١٥- نسبة الفقر في اليمن وصلت إلى أكثر من ٥٢ في المائة من عدد السكان، وهو ما يساوي أكثر من ١٢ مليون فقير من إجمالي عدد سكان البلد المقدر بـ ٢٤ مليون نسمة في حين بلغت هذه النسبة إلى ٣٩ في المائة قبل اندلاع الأزمة في مطلع ٢٠١١.

١١٦- ولعل احد أبرز مشاكل الفقر هي نقص الأمن الغذائي كما أن مستويات سوء التغذية مرتفعة، خصوصاً بين الأطفال كما أن النشاط الاقتصادي بوجه عام وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الخاص لم يتحسن بدرجة كافية للتأثير على معدلات البطالة ومستويات الفقر.

١١٧- يستهدف البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٤,٥ في المائة؛ بما يسهم في تحسين مستويات المعيشة للسكان.

١١٨- شهد نصيب الفرد من الناتج القومي تحسناً ملحوظاً في عام ٢٠١٠ حيث ارتفع من ٢٤٢ ٨٩٤ ريال عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧٠ ٦٥٧ ريال؛ في حين انخفض إلى ٢٥٦ ٥٨٠ ريال عام ٢٠١١ وذلك نتيجة الأحداث التي شهدتها الاقتصاد اليمني مطلع عام ٢٠١١ إلى جانب انخفاض القوة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار وفقدان الوظائف، وفي العام ٢٠١٢ تحسن مستوى نصيب الفرد ليصل إلى ٢٧٠ ٥٦٧ ريال.

١١٩- وبالنظر إلى نصيب الفرد مقوماً بالدولار نجد ارتفاع مستوى دخل الفرد من ١ ١٩٧ دولار عام ٢٠٠٩ إلى ١ ٢٦٣ دولار عام ٢٠١٢.

١٢٠- بحسب إحصائية مسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٦ تحسن دخل الفرد حيث بلغ إجمالي الدخل الشهري للأسرة والتي يعولها رب الأسرة ذكر حوالي ٢٤٢ ٧٦ ألف ريال ولل فرد ٨٦٧ ٩؛ في حين دخل الأسرة التي تعولها امرأة بلغ حوالي ٧٤٦ ٤٢ ألف ريال ولل فرد ٧٦٦ ٨.

#### نصيب الفرد من الناتج القومي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الناتج القومي الإجمالي بسر السوق "مليون ريال"	٥ ٥٥٣ ٥٢٤	٦ ٤٦٧ ٧٢٨	٦ ٢٣٧ ٩٦٢	٦ ٧٨٤ ١٩١
متوسط سعر الدولار	٢٠٢,٨٥	٢١٩,٥٩	٢١٣,٨	٢١٤,٣٥
متوسط نصيب الفرد	٢٤٢ ٨٩٤	٢٧٤ ٢٤٢	٢٥٦ ٥٨٠	٢٧٠ ٦٥٧
ريال	١ ١٩٧	١ ٢٤٩	١ ٢٠٠	١ ٢٦٣

المصدر: وزارة التخطيط.

## التدابير المتخذة من الجانب الحكومي فيما يتعلق بالجانب الزراعي

١٢١ - تمثلت التدابير المتخذة في هذا المجال فيما يلي:

- التوسع في زراعة الحبوب وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية؛
- إدخال تقنيات حديثة في الزراعة المطرية تتلاءم مع الممارسات التقليدية؛
- رفع كفاءة استخدام مياه الري، بإدخال تقنيات وأنظمة ري كُفؤة وملائمة؛
- الاستمرار في إقامة الحواجز المائية، والسدود الصغيرة وحصاد مياه الأمطار؛
- تعزيز دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي وتخفيف الفقر في المناطق الريفية؛
- تشجيع وتطوير الحركة التعاونية الزراعية والمبادرات الخاصة في الزراعة؛
- تعزيز دور صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في التمويل الزراعي.

## التدابير التي اتخذتها الحكومة ضمن برنامجها المحلي للاستقرار والتنمية فيما يخص قطاع المياه

١٢٢ - تمثلت التدابير المتخذة في هذا المجال فيما يلي:

- تعزيز قدرات وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة للموارد المائية لتنفيذ قانون المياه؛
- تحسين وتطوير مستوى إدارة الموارد المائية في الأحواض، وتسجيل حقول المياه وتحديد الأولوية للاستخدامات وفقاً لخطة إدارة الحوض؛
- وضع المعالجات الإسعافية لتوفير مياه الشرب في محافظات تعز وإب والعاصمة صنعاء؛
- زيادة التغطية بخدمات المياه والصرف الصحي في الحضر والريف؛
- إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة المتضررة جراء الأحداث التي شهدتها اليمن خلال السنوات الماضية. مع إعطاء الأولوية للخدمات التعليمية والصحية، والطرق، والكهرباء، وشبكات المياه، وشوارع المدن؛

## المادة ١٢

### الصحة

#### واقع الوضع الصحي في اليمن

١٢٣ - تفاقمت المشاكل الصحية في اليمن المضطرب بسبب الأحداث القائمة وعادات الأمراض المعدية في الانتشار والتوسع، وباتت اليمن على حافة كارثة إنسانية بسبب انتشار الأمراض، ومن أهم الأمراض المعدية الحصبة - السل الرئوي - الكوليرا - التهابات الكبد الفيروسي - شلل الأطفال. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى المؤشرات التالية:

- بلغ متوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة (٦٣) سنة في عام ٢٠١٠ هو أقل من المعدل العالمي المقدر بـ (٦٩,٣) سنة؛
- ارتفاع احتمالات تعرض سكان الريف للوفاة بمقدار (١٧,٧ في المائة) مقارنة بسكان الحضر؛
- ارتفاع عدد الوفيات الناجمة من انتشار سوء التغذية في اليمن لعدة عوامل منها نقص الوزن عند الميلاد، وسوء التغذية؛
- ارتفاع في معدل نمو عبء المراضة المبلغ عنها في المرافق الصحية في اليمن بنسبة (٣٣ في المائة) خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ بسبب ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض السارية وغير السارية؛
- ارتفاع معدلات الإصابة بحوادث المركبات بمعدل (٣٢١ ١) حالة إصابة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص عام ٢٠٠٩ وهي من أعلى المعدلات عالمياً؛
- انتشار الأمراض المعدية والأمراض المتعلقة بالأم والظروف المحيطة بالولادة وارتفاع نسبة حرمان الأمهات من الخدمات الصحية؛
- مازال معدل وفيات الأمهات في اليمن من أعلى المعدلات المسجلة عالمياً؛
- أن الأطفال يتعرضون لاحتمال الوفاة بسبب الأمراض والإصابات بنسبة أعلى تصل إلى (١١٠ في المائة) مما يتعرض له البالغون في العمر (١٥-٥٩)؛
- ارتفاع النسبة المئوية للمواليد الأحياء ناقصي الوزن عند الولادة (أي يقل وزهم عن ٢ ٥٠٠ جرام) والمصابين بالتقزم والهزال و نقص الوزن المعتدل والحاد؛
- تشير البيانات إلى انخفاض حالات الإصابة بالمalaria من ٢٦٣ ١ حالة لكل ١٠٠ ألف شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠٠ حالة في عام ٢٠٠٩ في حين انخفضت نسب الوفيات المرتبطة بالمalaria من ٩ إلى ٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٩. وارتفع معدل اكتشاف حالات السل بين عامي ١٩٩٠-٢٠١٠ من ٢٨ إلى ٧٦ في المائة، وانخفاض الإصابة بمرض السل من ١٣٧ إلى ٤٩ حالة لكل ١٠٠ ألف نسمة بين عامي ١٩٩٠-٢٠١٠.

### تخفيض معدل وفيات الأطفال

١٢٤- يوجد أكثر من ٤ ملايين و٥٨٩ ألفاً و٢٨٠ طفلاً وطفلة دون سن الخامسة من العمر. وقد نجحت اليمن في تحقيق خفض كبير في معدلات وفيات الأطفال الرضع وحديثي الولادة ودون سن الخامسة، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال والرضع من ٩٠ لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية عام ١٩٩٠ إلى ٥٧ عام ٢٠١٠. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٢٨ لكل ألف ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ٧٧ وفاة لكل ١ ٠٠٠

من المواليد الأحياء. وبمعدل انخفاض ٢,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠، كما انخفض معدل المواليد الخام إلى ٣٥,٩ للفترة ٢٠١٠/٢٠١٥ مقارنة بـ ٣٧,٩ للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٥ ومن المتوقع أن ينخفض معدل المواليد إلى ٢٧,٧ بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠٢٥.

١٢٥- لقد تحسنت التغطية فيما يتعلق بالتطعيم في اليمن خلال العقد الفائت، حيث تم تحقيق نسبة تقارب ١٠٠ بالمائة فيما يتعلق بالتطعيم ضد شلل الأطفال، ضمن جميع فئات الدخل، ولا يوجد اختلاف كبير في مستوى التغطية بين مناطق الريف والحضر، أو بين الذكور والإناث. أما بالنسبة للتغطية بلقاح الحصبة، فقد وصل المعدل الوطني للتغطية إلى ٨٠ بالمائة، ويبدو أنه ما زال أمام اليمن طريق طويل وشاق لتحقيق أهداف الألفية في هذا الجانب.

١٢٦- تم مؤخراً تنفيذ عدد من حملات التحصين ضد مرض شلل الأطفال آخرها الحملة الوطنية للتحصين "من منزل إلى منزل"، من قبل البرنامج الوطني للتحصين الموسع بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف خلال الفترة ١١-١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وتستهدف الحملة الوطنية للتحصين ضد شلل الأطفال.

#### توقع الحياة عند الميلاد خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥

الفترة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
٢٠١٠/٢٠٠٥	٦١,١	٦٢,٩	٦٢
٢٠١٥/٢٠١٠	٦٢,١	٦٣,٩	٦٣
٢٠٢٠/٢٠١٥	٦٣,١	٦٥,٠	٦٤
٢٠٢٥/٢٠٢٠	٦٤,١	٦٥,٩	٦٥

المصدر: الإسقاطات السكانية في الجمهورية اليمنية ٢٠٢٥/٢٠٠٥.

#### تحسين صحة الأمهات

١٢٧- لقد تم خفض نسبة وفيات الأمهات من ٥٤٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ٢١٠ حالة وفاة في عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من هذا التقدم الذي تم إحرازه فإن المعدلات الحالية لوفيات الأمهات والبيانات المتعلقة بالرعاية عند الولادة تشير إلى أن اليمن ليست في الطريق الصحيح لبلوغ الغايات المتعلقة بصحة الأم. ويرتبط ارتفاع معدل وفيات الأمهات ارتباطاً وثيقاً بنوعية الرعاية الصحية قبل وأثناء الولادة وإمكانية الوصول إلى موظفين صحيين مؤهلين، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

١٢٨- زادت أيضاً نسبة الحوامل اللاتي يتلقين رعاية ما قبل الولادة من ٢٦ في المائة إلى ٤٧ في المائة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٥، وارتفعت نسبة الولادات تحت إشراف أخصائيين صحيين من ١٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٥، وزادت نسبة انتشار وسائل

منع الحمل بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-٤٩ سنة من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٥، وانخفضت نسبة النساء اللواتي لم تلب احتياجاتهن من خدمات تنظيم الأسرة من ٣٩ في المائة إلى ٢٤ في المائة بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٥. ومن العوامل التي تعرض المرأة للوفاة الزواج المبكر والحمل في سن المراهقة وفي هذا الجانب انخفض معدل خصوبة المراهقات بين عامي ١٩٩٥-٢٠١٠ من ١٠٩ إلى ٧٤ مولود لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٩ سنة.

### تمثيل المرأة في الوظائف الصحية

١٢٩- للاطلاع على المعلومات والإحصائيات بشأن توصية اللجنة بالعمل على زيادة تمثيل المرأة في الوظائف الصحية وعلى الأخص في مجال التمريض، يرجى الرجوع إلى تقرير اليمن الثامن بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أيار/مايو ٢٠١٣.

### التدابير الحكومية المتخذة لتحسين الصحة الجسدية والعقلية

١٣٠- تمثلت التدابير المتخذة في هذا المجال فيما يلي:

- التخفيف من عبء الأمراض المستوطنة والشائعة؛
- رفع نسب التحصين ضد الأمراض؛
- تخفيض نسب سوء التغذية؛
- رفع نسب التغطية بخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛
- توفير قائمة الأدوية الأساسية في المرافق الصحية؛
- التوعية الصحية والسكانية؛
- تعزيز خدمات الطوارئ العاجلة شاملة الخدمات الأساسية والمخيمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية بالتركيز على المناطق ذات الأولوية؛
- مكافحة والتحكم في الجائحات الصحية والأوبئة؛
- تخفيض معدلات سوء التغذية الحادة؛
- تعزيز خدمات الصحة الإنجابية والرعاية الصحية الأولية في المناطق ذات الاحتياج؛
- تعزيز خدمات الطوارئ في المستشفيات الرئيسية؛
- تلبية الاحتياجات لتجهيز المستشفيات؛
- تأهيل وإنشاء المراكز الصحية التخصصية؛
- تعزيز النظام الصحي مؤسسياً من خلال التدريب والتأهيل؛

- إعادة الهيكلة والتوصيف الوظيفي للمرافق والكادر؛
- تعزيز نظم المعلومات الصحية والرقابة والتقييم ونظم جودة الخدمات؛
- مباشرة الإجراءات التحضيرية للبدء بنظام التأمين الصحي؛
- تشجيع الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية المناسبة؛
- الوقاية من فقر الدم (نقص الحديد) من خلال تدعيم الدقيق بالحديد؛
- إنفاذ الأرواح بمكملات فيتامين؛ كما تبنت وزارة الصحة بروتوكولات للمعالجة لسوء التغذية عن طريق دعم منظمة اليونيسيف: من خلال تأسيس برامج التغذية العلاجية (OTP) و(TFC) لعلاج سوء التغذية الحاد المكتشف مع مضاعفات أو بدون مضاعفات، وكذا برنامج التغذية العلاجية (SFP) لعلاج سوء التغذية المتوسط عبر المراكز الصحية والمستشفيات.

### نقاط الضعف في السياسات الصحية

١٣١- تتمثل نقاط الضعف في السياسات الصحية في الآتي:

- انخفاض الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة فضلاً عن انخفاضه من (١,٩ في المائة) في عام ٢٠٠٤ إلى (١,٧ في المائة) في عام ٢٠١٠؛
- معظم البرامج الممولة من الدول المانحة والمنظمات الدولية توقفت شبه كلياً وربما تم تأجيل تنفيذها إلى حال استقرار الأوضاع، وهذا ساهم في تفاقم الوضع الصحي وانتشار الأمراض السارية في البلاد، خاصة وأن التمويل الوطني غير كاف أصلاً؛
- ضعف الكفاءة الداخلية للإنفاق الحكومي على القطاع الصحي نتيجة لاستحواذ الإنفاق الجاري حيث لا تخصص سوى نسبة ضئيلة جداً للإنفاق الاستثماري لم تتجاوز نسبته (٤,٢ في المائة) من إجمالي الميزانية الفعلية للصحة؛
- سوء توزيع المدخلات المادية والبشرية على نحو لا يتناسب مع أعداد السكان واحتياجاتهم الصحية في مختلف المحافظات؛
- التفاوت في نسبة التغطية بالخدمات بين الريف والحضر.

## المادة ١٣

## التعليم

## التعليم الابتدائي والثانوي

١٣٢- تضمنت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي ٢٠٠٣-٢٠١٥ والبرنامج الاستراتيجي العام العديد من البرامج التي تجسد مبدأ المساواة وعدم التمييز خاصة ما يتعلق بالالتحاق وتحسين التوعية، إضافة إلى تخصيص برامج بفترة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الأسر الفقيرة على مستوى الريف والحضر، كما وتساهم وزارة التربية والتعليم في تنفيذ عدد من البرامج التعليمية الخاصة بالأطفال اللاجئين بالتعاون مع المنظمات والجهات ذات العلاقة، حيث يتكون هذا البرنامج الاستراتيجي من برامج إصلاح وتحسين التعليم الأساسي وكذلك برامج تطوير وتحديد الأداء الاستراتيجي للتعليم الأساسي والاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي.

١٣٣- ونحيط اللجنة علماً بالأوضاع التي مر بها اليمن خلال السنوات الماضية وتأثيراتها على عملية التعليم حيث شهد قطاع التعليم بمختلف مستوياته فترات انقطاع وتوقف منذ العام ٢٠١١، بسبب الإضرابات واحتجاجات كوادر التعليم المطالبون بتحسين أوضاعهم المعيشية، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة في مناطق مختلفة من اليمن وما ترتب عليها من استهداف واستخدام للمدارس والجامعات، وعلى الرغم من استمرار تقديم الجهود لتعميم التعليم الابتدائي في اليمن - كما أشارت إليها توصية اللجنة - لمعالجة انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي ومعالجة الفجوة بين الجنسين نفيد اللجنة بالإحصائيات والمؤشرات التالية:

- يلاحظ ارتفاع معدلات التسرب بين الإناث مقارنة مع الذكور إذ يبلغ المعدل ٦٧,٩ في المائة بين الإناث مقابل ٥٣,٢ في المائة للذكور، أما بالنسبة إلى عدد مدارس التعليم الأساسي في القطاع الحكومي والخاص (٣٧٦ ١٢) منهم (٧٨٥) للذكور و(٦٢٥) للإناث، أما المختلط فعددهم (٩٦٦ ١٠) مدرسة في عام ٢٠١٠-٢٠١١.
- عدد المدارس الأساسي والثانوي للقطاعين هي (٧٣٢ ٣) مدرسة، (٣٦٣) ذكور و(٤٣٥) إناث، أما المختلط (٧٣٢ ٢)، للعام ٢٠١٠-٢٠١١.
- مدارس التعليم الثانوي بلغت (٣٣١) مدرسة منها (١٣٤) للذكور و(٥٠) للإناث، أما بالنسبة للمختلط (١٤٧) مدرسة، للعام ٢٠١٠-٢٠١١.
- يبلغ عدد الملتحقين في مدارس التعليم الأساسي (٣٩٠ ٦٥٦ ٤) منهم (٢٦٧ ٢٧٢) ذكور و(٩٨٩ ١١٨) إناث. أما التعليم الثانوي فقد بلغ عدد الملتحقين لعام ٢٠١٠-٢٠١١م، (٥٩١ ٦١٥) عدد الذكور (٧٠٨ ٣٨٢) أما الإناث فبلغ عدد الملتحقات منهن (٨٨٣ ٢٣٢) خلال نفس العام.

## التعليم للأطفال ذوي الإعاقات

١٣٤- اعتمدت اللجنة من بين توصياتها أن على اليمن اتخاذ عدد من الإجراءات لضمان تنفيذ التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقات من خلال التدريب الإلزامي لجميع المدرسين (بالإضافة إلى المعلمين الاختصاصيين) وتوفير الأجهزة المساعدة والدعم في الصفوف وتوفير المواد والمناهج التعليمية بالإضافة إلى العمل على تسهيل وتوفير الخدمات اللازمة لإزالة العوائق التي تمنع الدخول إلى المدارس والمباني المدرسية وتدريب لغة الإشارة وفي هذا الشأن نخطط اللجنة بالتالي:

١٣٥- إن استحداث برنامج التربية الشاملة (المدرسة الجامعة) في إطار قطاع التعليم كان تأكيداً لتوجه بلدنا في تطبيق الالتزامات التي تعهدت بها عند توقيعها على اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩١ لتصبح التربية الشاملة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما نادت به اتفاقية حقوق الطفل. ورغم العمر القصير لبرنامج التربية الشاملة منذ ١٩٩٨-٢٠١٣ أي خمس عشرة سنة الذي ضمن مكونات قطاع التعليم فقد حققت شيئاً جيداً لخدمة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التربية الشاملة التي عددها (٣٩١ مدرسة) في ثمان عشرة محافظة.

١٣٦- تبين من الإحصائيات أن عدد الذين تم استيعابهم في التعليم الثانوي من ذوي الإعاقات بلغ (١٤ ٥٥٨) معاقاً وفق مؤشرات التعليم للجمهورية اليمنية ٢٠١٠-٢٠١١.

## أهم التدابير المتخذة لضمان تنفيذ التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقات

١٣٧- تتمثل التدابير المتخذة في هذا المجال فيما يلي:

- إنشاء قاعدة بيانات للمدارس العاملة مع أطفال هذه الفئة؛
- دمج الأطفال ذوي الإعاقات حركياً - ذهنياً - بصرياً؛
- إعداد كتب القراءة والأنشطة والخطط للمرحلة (٤-٦) سنوات والصف الأول أساسي لفئة المعاقين سمعياً وإقرارها من قبل اللجنة العليا للمناهج ٢٠٠٣-٢٠٠٤؛
- تدريب عدد من المعلمين والمعلمات على تدريس طريقة برايل لتعليم المكفوفين وتدريب عدد من أخصائيين اجتماعيين وتنمية مهاراتهم في كيفية التعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تدريب عدد من المتدربين في مجال صعوبات التعليم وإعداد دليل تدريبي في هذا المجال.

## مؤشرات الإنجاز في مجال التربية الشاملة

١٣٨- تعبر المؤشرات التالية عما تم إنجازه في مجال التربية الشاملة:

- في مجال التدريب ١٨٠ أخصائياً (عدن - لحج - أبين)، (٢ ٤٤٠) حول صعوبات التعليم ومجال النطق والدمج وغرف المصادر؛



- وفي مجال التأهيل (٣٠٠٠) معلم ومعلمة في مفاهيم الدمج؛
- تم تحسين ٢٠٠ مدرسة لتناسب مع ذوي الاحتياجات الخاصة وفي مجال التوسع ١٥٠ غرفة مصدرة؛
- تم توقيع اتفاقية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم مدارس التربية الشاملة في محافظة شبوة.

### السياسات والبرامج الهادفة لتحسين الوضع التعليمي في اليمن

- ١٣٩- تتمثل السياسات والبرامج الهادفة لتحسين الوضع التعليمي باليمن في الآتي:
- وضع معالجات فاعلة للأطفال المحرومين من التعليم الأساسي ولاسيما من الإناث وفي الأرياف؛
  - تفعيل مبدأ الإلزام في التعليم الأساسي وخفض عاملي الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي؛
  - وضع معايير لاختيار القيادات الإدارية والإشرافية الكفؤة والمتخصصة في المؤسسات التعليمية؛
  - تطبيق معايير الجودة في مختلف مراحل التعليم وأنواعه؛
  - تحسين المناهج الدراسية والاستمرار في تطويرها وتحسين أساليب التدريس؛
  - تفعيل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛
  - توفير المباني والأثاث والتجهيزات المدرسية التي تواكب الزيادة المتنامية في أعداد المتعلمين؛
  - استحداث كليات نوعية لتلبية التخصصات والاحتياجات التي يطلبها سوق العمل على المستوى المحلي والإقليمي.

### النفقات بين الجنسين في الوظائف التعليمية

١٤٠- للاطلاع على المعلومات بشأن إجراءات الحكومة اليمنية للمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالوظائف التعليمية والتي أشارت إليها توصيات اللجنة بمعالجة الفوارق بين الجنسين في الكادر التدريسي وعلى الأخص في المناطق الريفية وتوفير الدعم المالي الكافي ومعالجة سلوكيات أولياء الأمور وممارسات العمل المتزلي التقليدية، يرجى الرجوع إلى تقرير اليمن الثامن بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أيار/مايو ٢٠١٣.

## محو الأمية

١٤١- بناء على طلب اللجنة في توصياتها يسرنا في هذا المقام بيان المعلومات المتوفرة حول النتائج التي حققتها اليمن من خلال استمرار جهودها للتخلص من الأمية وأسبابها من خلال التنفيذ الفاعل والمتابعة والتقييم وتمويل استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار.

١٤٢- تم التوسع في إنشاء برامج محو الأمية في جميع المحافظات، وتدريب الكادر الوظيفي وتنمية مهارته حيث بلغ عدد المستفيدين من الدورات التدريبية (٣٢٨ ١) موظفاً وموظفة خلال العامين (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، الأمر الذي يعد قاصراً عن تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والذي أشرنا إليه في تقريرنا الدوري الثاني فيما يتعلق بتأهيل (٣٠ ٠٠٠) ملتحق ببرامج التدريب الأساسي والنسوي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

١٤٣- بلغ عدد مراكز محو الأمية عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (٣ ٣٥٦) وبلغ عدد القوة العاملة في تلك المراكز (٩ ٥٧٩) موظفاً وموظفة، أما عدد الملتهقين في برامج محو الأمية من جميع الأعمار فقد بلغ (١٦٦ ٩١٠) دارساً ودارسة عام (٢٠٠٧-٢٠٠٨). أما بالنسبة للملتهقين ببرامج محو الأمية بنوعها الأبجدي (القراءة - والكتابة) ومراكز التدريب الأساسية (المهني، والحرفي) من الفئة العمرية (١٠-٢٠) سنة فقد بلغ عددهم في العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (٥١ ٦٢٨) دارساً ودارسة، ويمثلون (٣٠ في المائة) من إجمالي الملتهقين من جميع الأعمار، ونسبة (٣٥ في المائة) من إجمالي الأميين.

١٤٤- بحسب مؤشرات معدل الأمية (٢٠١٠) تشير إحصاءات (٢٠٠٩/٢٠١٠) أن نسبة الأمية تصل إلى (٦٢,١ في المائة) من إجمالي السكان حيث تقدر نسبة الإناث بـ (٧٠,٢ في المائة) ونسبة الذكور بـ (٢٩,٨ في المائة) كما أن هناك (٤٦,٤ في المائة) من السكان في عمر ١٥ سنة فأكثر هم من الأميين. بمعنى أن نسبة القادرين على القراءة والكتابة لم تتعد (٥٣,٦ في المائة) من إجمالي السكان في هذه الفئة العمرية، تمثل الإناث منها حوالي (٣٧,٩ في المائة).

## التحديات والمشكلات الأساسية

١٤٥- تتمثل التحديات والمشكلات الأساسية فيما يلي:

- وجود فجوة بين الملتهقين في التعليم بين الإناث والذكور، والحضر والريف، وارتفاع النمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم، وبالمقابل عدم توفر الإمكانيات والموارد المادية للدولة لتأمين متطلبات التعليم؛
- لا يحصل الطلاب الملتهقين على التوعية التعليمية الكافية والجيدة، ومن أهم أسباب الفجوة بين عدد الملتهقين في التعليم بين الذكور والإناث تتمثل في:
  - تدني عدد المعلمات في القوة التعليمية؛
  - عدم توفر مدارس للفتيات بشكل كافي خاصة في الأرياف؛
  - مشاكل اجتماعية تتمثل بالزواج المبكر والفقر وقصور النظرة المجتمعية المتمثلة بالعادات والتقاليد في عدم أهمية تعليم الإناث.

## إحصائيات التعليم العالي

١٤٦- بلغ عدد الجامعات الحكومية ثماني جامعات موجودة في ثماني محافظات يمنية أما الجامعات الخاصة بلغ في عام ٢٠١٠-١٦ جامعة خاصة، كما بلغ عدد الطلاب المتحقين بالجامعات الحكومية على مستوى الجمهورية (٦٩١ ٢٠٥) عدد الذكور (٦٢٥ ١٤٠) والإناث (٦٦ ٦٥)، ونسبة ٦٨,٣٧ في المائة للذكور مقابل ٣١,٦٣ في المائة للإناث وأما المقيدون في الجامعات الخاصة على مستوى الجمهورية ٣٦٤ ٦٣، يمثل عدد الذكور ٤٧٢ ٤٧ والإناث ٨٩٢ ١٥ ونسبة ٧٤,٩٢ مقابل ٢٥,٠٨.

١٤٧- عدد الجامعات الحكومية التي يوجد بها دراسات عليا (٧) جامعات تمثل في كليات (التربية، الآداب، التجارة، الاقتصاد، علوم سياسية، شريعة وقانون، لغات، الإعلام، مركز الدراسات السكانية، مركز المياه والبيئة) وإجمالي عدد المقيدون في كل الجامعات هو (٢٢٨٥) منهم (١٦٢٨) ذكور والإناث (٦٥٧).

## خدمات التعليم العالي لذوي الإعاقة

١٤٨- الخدمات المقدمة للمعاقين في مجال التعلم العالي على المستوى الفردي وفق تقارير ٢٠١٠، دبلوم عال بعد الثانوية عدد المتحقين (١٠١١) عدد المتحقين (٣٢٢) وعدد الحاصلين على خدمة الماجستير (٣٦) والدكتوراه (١١٢) بإجمالي من حصلوا على الخدمة لعام ٢٠٠٩ (٣٨١ ٢)، وهذا العدد قابل للزيادة وهناك عدد كبير من الحاصلين على منح دراسية داخلية وخارجية خلال الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، و٢٠١٢، وبالنظر إلى العدد المشار إليه من الخريجين من الثانوية من ذوي الإعاقة فإن أغلب هؤلاء المعاقين يتوجهون إلى الجامعات الحكومية والخاصة بعد إكمال مرحلة الثانوية.

١٤٩- تقوم وزارة التعليم العالي والجامعات بابتعاث عدد من ذوي الإعاقة من المكفوفين والمعاقين حركياً للدراسة في الخارج ليعودوا بعد ذلك للعمل كأعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات، ويوجد أيضاً عدد من المعاقين حركياً يمارسون عملهم بشكل طبيعي.

## أوجه القصور في الخدمات التعليمية المقدمة لذوي الإعاقة

١٥٠- تتمثل أوجه القصور فيما يتعلق بتلك الخدمات في الآتي:

- البنية التحتية للجامعات الحكومية والأهلية لا تحتوي على التسهيلات البيئية الهندسية المطلوبة لتسهيل حركة ذوي الإعاقة بحرية وكرامة؛
- عدم توفير التسهيلات الإجرائية والتي نقصد بها الإجراءات المطلوبة للتغلب على المصاعب التي تسببها الإعاقة لتساعد الطلبة المعاقين على الحصول على البدائل التي تمكنهم من الحصول على التعليم بشكل عادل؛

- عدم تخصيص نسبة مقاعد دراسية للأشخاص ذوي الإعاقة كما هو معمول به في الوظائف حيث حدد القانون تخصيص (٥ في المائة) من الدرجات الوظيفية للمعاقين. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تنفيذ الإعفاء الملزم قانوناً من دفع رسوم الجامعة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أوصت اللجنة في إطار ملاحظاتها على التقرير الدوري الثاني لبلادنا.

### دور المساعدات الدولية في الأعمال الكامل للحقوق المكفولة في العهد

١٥١- وصل حجم المبالغ المتعهد بها خلال مؤتمر المانحين حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ المنعقد في كل من الرياض ونيويورك إلى ٧,٩ مليار دولار بغرض دعم المرحلة الانتقالية للبرنامج المحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٤.

١٥٢- بلغ إجمالي التعهدات لأولويات البرنامج متوسط المدى مبلغ ٨ ٤٤٣ مليون دولار توزعت على القطاعات على النحو التالي:

(أ) احتلت قطاعات البنية التحتية المرتبة الأولى بمبلغ ٢,٨ مليار دولار وبنسبة ٣٦,٨ في المائة من إجمالي الفجوة التمويلية للبرنامج؛

(ب) قطاعات الموارد البشرية بنسبة ٢٦,١ في المائة ثم القطاعات الإنتاجية بنسبة ١٣ في المائة من إجمالي الفجوة؛ ثم شبكة الأمان الاجتماعي ١٣,٢ في المائة ثم قطاعات الإدارة العامة ٥ في المائة وأخيراً الحكم الرشيد بحوالي ٣,٩ في المائة من إجمالي الفجوة التمويلية.

### تعهدات أولويات البرنامج المحلي للاستقرار والتنمية

الأولوية	التكلفة	الفجوة	ما تم التعهد به الفجوة
الأولوية قصيرة المدى "البرنامج العاجل"	٤ ٧٥٧	٤ ٢٦٠	٣ ٤٩٣
البرنامج المحلي متوسط المدى	١٢ ٤٦٣	٧ ٦٥٣	٤ ٣٨٤
الإجمالي	١٧ ٢٢٠	١١ ٩١٣	٧ ٨٧٧

المصدر: البرنامج المحلي للاستقرار والتنمية، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

### جدول برنامج التعافي الاقتصادي متوسط المدى (مليون دولار)

القطاع	المشاريع قيد التنفيذ	حكومي	خارجي	فجوة	الإجمالي
القطاعات الإنتاجية	٩٢٦	٢٤٥	٤٢	١ ١٤٨	١ ٤٣٥
قطاعات البنية التحتية	١٢ ٦٣٢	٢ ٠٥٠	٣٣٠	٢ ٨١٢	٥ ١٩٢
تنمية الموارد البشرية	١ ٩٦٠	٥٢٧	١٦٣	١ ٩٩٦	٢ ٦٨٦
قطاعات الحكم الرشيد	٣٦٩	١٤١	صفر	٢٩٨	٤٣٨
قطاعات الإدارة العامة	٩٠٢	٣٣٢	صفر	٣٨٧	٧١٩
قطاعات شبكة الأمان	١ ٠٧٨	٤٥٩	٥٢٠	١ ٠١٢	١ ٩٩٢
الإجمالي الكلي	١٧ ٨٦٧	٣ ٧٥٤	١ ٠٥٥	٧ ٦٥٣	١٢ ٤٦٢

المصدر: البرنامج المحلي للاستقرار والتنمية، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

## المرفقات

## المرفق الأول

## مراجع التقرير

- كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١١ - الجهاز المركزي للإحصاء - وزارة التخطيط؛
- خطط وتقارير فرق العمل المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل؛
- تقارير وقرارات مجلس الوزراء؛
- التقرير الثامن للجمهورية اليمنية بموجب اتفاقية السيداو ٢٠١٣؛
- مؤشرات التنمية البشرية في اليمن ٢٠١١؛
- التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٢؛
- التقرير الدوري الجامع للتقريرين السابع عشر والثامن عشر لليمن بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- التقرير السنوي الصادر عن الاتحاد الوطني للمهمشين باليمن بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛
- وثيقة مطالب المهمشين من مؤتمر الحوار الوطني (بنود دستورية)؛
- التعليقات الرسمية لليمن على تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الصادرة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢؛
- التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد ٢٠١٤.

## المرفق الثاني

### فريق إعداد التقرير

#### الإشراف الفني والإداري

- ١- أ. حورية مشهور
- ٢- مناف حمود الصلاحي

#### الصياغة

- ٣- صدام عبد الحميد القفيلي
- ٤- سليمان محمد تبريزي

#### جمع المعلومات

- ٥- منى علوي السقاف
- ٦- حميد يحيى الرفيق
- ٧- راجح راجح سعدان
- ٨- أشواق أبو بكر بكرين
- ٩- غادة طه السقاف

#### التنسيق والسكرتارية

- ١٠- بلقيس عبد الوهاب الشرجي
- ١١- فتحية حسين الكحلاني
- ١٢- أروى عبد الوهاب الشرجي
- ١٣- سمير عبد الله العاضي